الأمم المتحدة

مجلس الأمن

PROVISIONAL

S/PV.2750
20 July 1987

ARABIC

محضر حرفي مؤقت للجلسة الخمسين بعد الالفين والسبعمائة

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،
يوم الإثنين ، ٣٠ تموز/يوليه ١٩٨٧ ، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس : السيد ريموند (فرنسا)

الأعضاء :

اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية	السيد بيلونوغوف
الارجنتين	السيد كابوتو
المانيا (جمهورية - الاتحادية)	السيد غنشر
الامارات العربية المتحدة	السيد عبد الله
ايطاليا	السيد أندريوتي
بلغاريا	السيد غرفالوف
زامبيا	السيد زوزي
الصين	السيد هوانغ جياهوا
غانا	السيد غبيهو
فنزويلا	السيد بابون غارسيا
الكونغو	السيد أدوكي
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية	السير جيفري هاو
الولايات المتحدة الأمريكية	السيد شولتز
اليابان	السيد موراتا

يتضمن هذا المحضر النصوص الأصلية للكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الاخرى . وسيطبع النص النهائي للمحضر ضمن سلسلة الوثائق الرسمية لمجلس الأمن .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير النصوص الأصلية للكلمات . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات : Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر نفسه .

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥/١٠

الترحيب بوزراء خارجية الدول الاعضاء في المجلس

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أود في مستهل هذه الجلسة أن أرحب بوزراء الخارجية الحاضرين هنا حول طاولة المجلس ترحيبا حارا باسم المجلس ، وهم : صاحب السعادة السيد دانتي كابوتو ، وزير العلاقات الخارجية والشؤون الدينية للارجنتين ، وصاحب السعادة السيد هانز ديتريش غنشر ، نائب المستشار ووزير الشؤون الخارجية في جمهورية المانيا الاتحادية ، وصاحب السعادة السيد راشد عبد الله ، وزير الدولة للشؤون الخارجية في الامارات العربية المتحدة ، وصاحب السعادة السيد جوليو اندريوتي ، وزير الشؤون الخارجية في ايطاليا ، وصاحب السعادة الرايت اونورابل السير جيفري هاو ، وزير الدولة للشؤون الخارجية والكمنولث في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، وصاحب السعادة السيد جورج شولتز وزير خارجية الولايات المتحدة الامريكية . وأرحب أيضا بصاحب السعادة السيد ريو هاي موراتا نائب وزير الشؤون الخارجية في اليابان .

التعبير عن الشكر للرئيس السابق

الرئيس : (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : قبل أن نشرع في تناول البند المدرج على جدول الاعمال ، أود أن أشيد بسلفي ، السفير ادوكي ، الممثل الدائم للكونغو ، الذي ترأس عمل المجلس أثناء شهر حزيران/يونيه بموهبة ودراية ولباقة . وأنا متأكد من انني أتكلم باسم كل اعضاء المجلس عندما أعبر عن تقديرنا لصفاته الشخصية وخبرته الدبلوماسية الواسعة . ومما يسعدني بصفة خاصة ان الكونغو وفرنسا تربطهما علاقات قائمة على الثقة والصداقة والتعاون ، وهي علاقات تتطور بما يبعث على الشعور بالارتياح المتبادل في البلدين .

إقرار جدول الاعمال

أقر جدول الاعمال .

الحالة بين ايران والعراق

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أود أن أعلم أعضاء المجلس بأنني تلقيت رسالة من ممثل العراق يطلب فيها دعوته الى الاشتراك في مناقشة البند المدرج على جدول أعمال المجلس . ووفقا للممارسة المعتادة اعتزم ، بموافقة المجلس ، دعوة هذا الممثل للاشتراك في المناقشة ، دون أن يكون له حق التصويت وفقا للأحكام ذات الصلة الواردة في الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس .

وحيث أنه لا يوجد اعتراض تقرر ذلك .

بناء على دعوة الرئيس ، شغل السيد كتاني (العراق) مقعدا على طاولة المجلس .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : يبدأ مجلس الامن الآن النظر في البند المدرج في جدول الأعمال . ويجتمع المجلس اليوم بناء على اتفاق تم التوصل اليه في مشاورات سابقة .

ويوجد أمام أعضاء المجلس الوثيقة S/18983 ، التي تتضمن نص مشروع القرار الذي وُضع أثناء تلك المشاورات .

أفهم أن مجلس الامن على استعداد للبدء في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه . وما لم أسمع أي اعتراض سأعتبر أن هذا هو الحاصل .

بما أنه ليس هناك اعتراض ، فقد تقرر ذلك .

قبل طرح مشروع القرار للتصويت ، اعطي الكلمة لأعضاء المجلس الراغبين في الادلاء ببيانات قبل التصويت .

السيد هوانغ جياهوا (الصين) (ترجمة شفوية عن الصينية) : اسمحوا لي في البداية أن أهنئكم ، يا سيادة وزير خارجية جمهورية فرنسا ، على وجودكم هنا لترؤس الجلسة الحالية للمجلس . ان خبرتكم الدبلوماسية الثرية ، وحكمتكم البارزة واهتمامكم بالشؤون الدولية وبعملكم في هذا المجال معروفة بالنسبة للجميع . واعتقد ان الجلسة الحالية تحت رئاستكم ستكون جلسة ناجحة .

وأود أيضا أن انتهز هذه الفرصة لأعبر عن شكرنا الصادق لسلفكم ، السفير مارتين ادوكي ممثل الكونغو ، الذي حاز التقدير على إسهاماته في الاضطلاع بالمهام الجسيمة التي واجهت المجلس في الشهر الماضي .

ان الحرب بين العراق وايران دامت قرابة سبع سنوات . وأوقعت هذه الحرب المؤسفة الى ابعد الحدود جروحا عميقة بكلا البلدين وألحقت بشعبيهما خسائر جسيمة في الارواح والممتلكات ، وبالتالي فإنها تلقي ظلالا كئيبة على السلم الدولي . إن حكومة الصين وشعبها راقبا جميع هذه الاحداث بألم وأسى . وفي الآونة الاخيرة ، حدثت تطورات جديدة في الحالة ، فلم يستمر اتساع هذه الحرب وتصاعدها فحسب بل ان الوضع المتفجر في الخليج أصبح أكثر تعقدا وتوترا ، واكتسى خطر هذه الحرب طابعا دوليا . ولا يمكن للصين إلا أن تشعر بقلق شديد إزاء هذا الاتجاه المؤسف .

إن العراق وايران بلدان صديقان للصين كما أن شعبيهما اخوان لشعب الصين . ولذلك كان موقف الصين ازاء الحرب بين العراق وايران ، موقفا محايدا الى ابعد الحدود ، ومشجعا على العمل بهمة ونشاط من أجل الوفاق . ومنذ اندلاع الحرب دعت الصين كلا الطرفين الى وقف اطلاق النار فورا وانهاء الصراع الدموي في أسرع وقت ممكن وتسوية النزاع فيما بينهما عن طريق المفاوضات السلمية . واستخدمت حكومة الصين وقادتها كل فرصة ممكنة لاقناع الطرفين ، بطريقة تتسم بالود والمشابرة ، بالتوصل الى مصالحة فيما بينهما .

لقد رأت الصين باستمرار ، أنه ينبغي على الامم المتحدة ، بما في ذلك مجلس الامن والامين العام أن تبذل جهودا صادقة وأن تقدم اسهامات مفيدة في هذا الصدد وأيدت هذا الرأي دائما . وهذا الموقف الذي اتخذته الصين من حيث المبدأ ليس معروفا للعراق وايران فقط بل هو معترف به عامة في جميع أنحاء العالم .

وفي مواجهة الحالة الخطيرة التي تمثلها الحرب بين العراق وايران ، وتصاعد التوتر في الخليج ، من الطبيعي تماما أن يطلب المجتمع الدولي من الامم المتحدة ومن مجلس الامن بصفة خاصة اتخاذ خطوات عملية لوضع نهاية لهذه الحرب مما يؤدي الى تحقيق السلم والاستقرار والهدوء في منطقة الخليج كلها .

والصين باعتبارها أحد الاعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الامن ، تدرك ادراكا عميقا مسؤولياتها الهامة ، وهي مستعدة لأن تبذل قصارى جهدها في الاضطلاع بواجباتها . واستنادا الى هذا الموقف واستجابة لمبادرة الامين العام شاركنا بطريقة نشطة وجادة

في المشاورات التي جرت بين الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الامن . لقد فعلنا هذا انطلاقا من رغبتنا الحقيقية في البحث عن طريقة عادلة وفعالة لانهاء الحرب في وقت مبكر مع احساسنا القوي بمسؤولية المجلس عن المحافظة على السلم والامن العالميين ومشاعرنا العميقة بالصداقة تجاه شعبي العراق وايران .

وفي جميع مراحل عملية المشاورات ، كنا نرى أن أي قرار يتخذه مجلس الامن بشان هذا الموضوع يجب أن يكون عادلا ومعقولا وعمليا وفعالا . ويجب أن يكون قادرا على تحقيق تعاون كل من ايران والعراق مع المجلس ، وعلى مساعدة الامين العام في جهود الوساطة التي يبذلها . ولقد كان موقفنا باستمرار أن الهدف الرئيسي لمشروع القرار هو تشجيع العراق وايران على أن يتفقا على وقف اطلاق النار على الفور وأن يبدءا محادثات سلام حتى تتحقق في وقت مبكر تسوية عادلة ومعقولة للصراع ويتحقق سلم دائم في منطقة الخليج .

وكان رأينا باستمرار انه على الرغم من أن الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الامن يتحملون مسؤولية خاصة في المحافظة على السلم والامن الدوليين ، فإن مساعيهم يجب أن تتسق مع المبدأ الهام القاضي بأن المجلس وحدة عضوية متكاملة . وينبغي للأعضاء الدائمين أن يستمعوا الى آراء الأعضاء غير الدائمين والأطراف الأخرى المعنية وأن يحترموا آراءهم وأن يراعوا مقترحاتهم ومطالبهم المعقولة مع التحلي بأكبر قدر ممكن من الحكمة حتى يأتي القرار الذي يتخذه المجلس معبرا بحق عن الارادة المشتركة وتطلعات المجلس بالكامل .

ويذكر الأعضاء أن وزير خارجية الصين السيد وو شيكيان أشار في البيان الذي أدلى به في مجلس الامن المنعقد على مستوى وزراء الخارجية للاحتفال بالذكرى السنوية الاربعين لانشاء الامم المتحدة ، الى أنه يجب على مجلس الامن أن يعبر عن المطالب العادلة للأغلبية العظمى للدول الأعضاء في الامم المتحدة وخاصة بلدان العالم الثالث والبلدان الصغيرة والمتوسطة الحجم .

يجب على الأعضاء الدائمين أن يتشاوروا مع بقية أعضاء المجلس على قدم المساواة وأن يتعاونوا معهم عن كثب . لقد كان هذا هو موقفنا باستمرار وسيظل هو موقفنا في المستقبل .

وموقف الصين العادل ، الذي أشرت اليه آنفا ومسلكها الجاد والمسؤول بشأن مسالة إنهاء الحرب بين العراق وايران والمحافظة على السلم في الخليج يتمشيان تماما مع أهداف ومقاصد ميثاق الامم المتحدة ومع المصالح الاساسية للطرفين المتحاربين ولشعبيهما ، ومع الارادة المشتركة للمجتمع الدولي ورغباته .

إن مشروع القرار المطروح علينا يمثل نتيجة ايجابية لمشاورات جادة ومطولة وجهود متسقة بذلها الاعضاء الخمسة الدائمون في مجلس الامن والاعضاء الآخرون في المجلس . ويحدونا الامل في أن تاخذ العراق وايران بعين الاعتبار المصالح الاشمل والاوسع وفي أن يعملا على انهاء الحرب باسرع ما يمكن وأن تحاولا حل نزاعاتهما بطريقة عادلة ومعقولة عن طريق المفاوضات السلمية . ان الحرب تجلب الدمار للجانبين أما السلم فيؤدي الى تحقيق الرفاه للجميع . لقد اثبتت الحقائق ذلك ولازالت تثبتها حتى الآن .

اننا نعتقد أنه بعد أن يعتمد المجلس مشروع القرار هذا ، ينبغي أن يعطى الامين العام الفرصة والوقت الكافيين لبذل المزيد من جهود الوساطة من أجل ضمان التنفيذ الكامل لهذا القرار . كما أننا نتوقع أن تمارس البلدان المعنية الاخرى ، وبصفة خاصة الدول الرئيسية ضبط النفس وأن تمتنع عن الاتيان بأي عمل قد يؤدي الى زيادة تدهور الحالة ، وأن تسهم على نحو جاد في انهاء الحرب بين العراق وايران في وقت مبكر وفي تحقيق السلم في منطقة الخليج .

أود أن أؤكد هنا مرة أخرى أن الصين تحبذ وتؤيد القيام بأي مبادرة تشجع التوصل الى تسوية سلمية للصراع بين ايران والعراق . وأن الصين تزكي وتؤيد جهود الوساطة التي يقوم بها الامين العام وأي مسعى آخر في هذا الصدد . وان كل ما تتطلع اليه الصين هو أن يسود السلم والاستقرار والازدهار الجماعي في منطقة الخليج برمتها .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أشكر ممثل الصين على الكلمات الرقيقة التي وجهها الي .

السيد عبد الله (الامارات العربية المتحدة) : سيدي الرئيس ، انه لمن دواعي سروري أن أتقدم اليكم بالنيابة عن وفد بلادي بالتهنئة الخالصة لكم بمناسبة توليكم رئاسة مجلس الامن لهذا الشهر . وان ما بين بلدينا من علاقات الصداقة وما عرف عن فرنسا من عمق النظرة الدولية وحرص على السلام ، يحملنا على أن نتطلع بثقة الى انجاز أعمالنا على أكمل وجه تحت ادارتكم الحكيمة . كما نتوجه بالشكر الى السيد السفير ادوكي الممثل الدائم للكونغو على حسن ادارته لأعمال المجلس في الشهر الماضي .

يشكل النزاع المحتدم منذ سبع سنوات بين العراق وايران هاجسا مستمرا بالنسبة لنا كإحدى دول المنطقة . ونحن نراقب بعين الاسى الدمار والضحايا التي تكبدها البلدان الجاران ، والتهديد المستمر الذي تمارسه هذه الحرب على الامن في المنطقة ، وانعكاساتها المستقبلية الخطيرة على التعايش الآمن بين شعوبها ، وما خلفته من تهديد مستمر للسلام الدولي .

وفي اطار فهمنا الواسع لهذه النتائج المترتبة على هذا الصراع ، سعت بلادي بصورة مباشرة وغير مباشرة ، بجهود حثيثة ، من أجل ايجاد المناخ المناسب للتوصل الى تسوية سلمية عادلة . وكانت مساهمتنا في الجهود التي بذلها المجتمع الدولي ، من خلال مجلس الامن ، تسير في نفس الاتجاه . ولذلك فقد ساهمت بلادي في وضع وتأييد القرار ٥٨٢ (١٩٨٦) ، كما ساهمت بنفس الروح في جميع المناقشات والجهود التي قام بها المجلس .

ولذلك فان تأييدنا للقرار المعروض حاليا على المجلس هو محصلة طبيعية تنطلق من سياستنا المستمرة وفهمنا الشامل للابعاد المدمرة لهذه الحرب ، واننا ننظر الى هذا المشروع كتعبير عن الموقف الدولي الرافض لاستمرارية هذه الحرب أو كمحاولة هامة لايجاد الاسس الصحيحة لبناء منهج التسوية السلمية .

ونعتقد أن وقف اطلاق النار بين البلدين المتحاربين هو الخطوة الاساسية التي لابد منها من أجل الدخول في المفاوضات لمناقشة جميع جوانب النزاع .

ويؤكد المشروع الحالي على جوانب أساسية في تسوية المنازعات مثل احترام القانون الدولي الانساني ، وعدم جواز احتلال الاراضي ، واحترام الملاحة المدنية ، وعدم ضرب الاهداف المدنية واطلاق الاسرى ... الخ .

وفي تقييمنا فان هذا المشروع يتميز بالتوازن مما لا يخل بالحقوق السيادية المشروعة للبلدين ، ويتوجه بشكل عملي الى ايجاد آلية التسوية عن طريق جهاز الامم المتحدة وعلى رأسه الامين العام الذي يبذل جهودا نقدرها ونؤيدها .

وبالتالي فان مشروع القرار لا يهدف ولا يجب أن يهدف الى اهدار حق أي من البلدين في العيش في سلام داخل حدوده المعترف بها دوليا .

ولقد عانى البلدان الكثير من ويلات هذه الحرب مما يتطلب منهما النظر الى مستقبل شعبيهما بشئ من التقييم العقلاني ، ويتطلب منهما استغلال هذه الفرصة ، بشكل ايجابي وجاد في سبيل اطلاق العنان لشعبيهما لاصلاح ما دمرته الحرب ، والتركيز على جهود التنمية الاجتماعية والاقتصادية ، والعمل في مناخ من الثقة والتعاون مع دول المنطقة الاخرى لتجنب تعريض الامن والسلام للخطر .

واننا اذ ننظر الى المستقبل من منطلق الامكانيات المتاحة لشعبي البلدين بتفاؤل كبير في امكانية احلال السلام واعادة البناء ، فاننا نناشد المجتمع الدولي ضرورة بذل قصارى جهده من أجل بلوغ هذا الهدف ، ومساعدة البلدين في بناء ما دمرته الحرب .

وان بلادي لن تتوقف عن بذل جهدها من أجل هذه الغاية السامية .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أشكر وزير الدولة للشؤون الخارجية لدولة الامارات العربية المتحدة على الكلمات الرقيقة التي وجهها الي .

السير جيفري هاو (المملكة المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : سيدي الرئيس ، انه ليسرني أيما سرور أن أشارك في هذه الجلسة تحت رئاسة زميل عزيز علي . لقد أتيحت لنا فرص عديدة التقينا فيها سوية ، بيد أن هذه هي المرة الاولى التي نجتمع فيها في نيويورك على هذا النحو الخاص . ان ما تتمتعون به من مهارات يمثل ميزة كبيرة للمجلس في معالجة قضية تاريخية مدرجة في جدول أعماله اليوم . ويود وفدي أيضا أن يشيد بالطريقة التي أدار بها السفير ادوكي ، ممثل الكونغو ، أعمال المجلس خلال شهر حزيران/يونيه .

ان آخر اجتماع عقده المجلس وتكلمتُ فيه عُقد بمناسبة الذكرى الاربعين لانشاء الامم المتحدة وكان لي شرف ترؤسه . ومما يجدر تذكره أن جميع أعضاء المجلس قد تعهدوا في تلك الجلسة :

"بالوفاء بمسؤوليتهم الفردية والجماعية عن منع وازالة التهديدات للسلم بتفان وعزيمة مجددين" (S/PV.2608 ، ص ١٣٧)

وللاسف فان مجلس الامن لم يرتق دائما الى الآمال الكبيرة التي علقها عليه مؤسسوه . أما اليوم فانني أعتقد أن الامر يختلف لانه بغية تأكيد الحاجة الى احلال السلم على وجه التحديد وَفَدَ العديد من زملائنا الوزراء الى هنا لحضور جلسة المجلس لهذا اليوم .

اننا نجتمع هنا سوية لاننا نرى أن هذا الصراع هو صراع دموي طائش . وقد أودى بحياة الكثير من الناس ودمر البلدين على مدى فترة تقرب من سبع سنوات ، أي أطول من أي حرب كبرى شهدها هذا القرن .

لقد شهد العام الماضي هجمات برية كبيرة وهجمات جوية متجددة على الاهداف الاقتصادية والمدنية ، كما شهد المزيد من الهجمات على الملاحة في منطقة الخليج نفسه . وتشكل الاعمال الاخيرة تهديدا غير مقبول لحرية الملاحة وقد أدت الى تصعيد

خطير للتوتر في المنطقة برمتها . وقد شهدنا مرة أخرى في ساحة الحرب استخدام الاسلحة الكيميائية ، الامر الذي ندينه بدون تحفظ ، ويذكرنا ، ان كان المرء بحاجة الى أي تذكير ، بأنه قد طال انتظار احراز تقدم في الجهود التي نبذلها في جنيف بغية التوصل الى حظر شامل لهذه الاسلحة الفتاكة .

ان مشروع القرار الذي نناقشه الآن هو ثمرة جهود بذلت على مدى عدة أشهر ، بذلها في البداية الاعضاء الدائمون ثم المجلس برمته . وتفخر حكومة بلادي ووفدي في الامم المتحدة اذ لعبا دورا بارزا في تلك المناقشات منذ بدايتها . وأود أن أشيد اشادة خاصة بجهد وتفاني الممثل السابق للمملكة المتحدة سير جون طومسون في الشروع بالعمل الذي أدى الى التوصل الى مشروع القرار والتشجيع عليه .

إن القرار يقوم بصفة أساسية على قرار مجلس الامن ٥٨٣ (١٩٨٦) ، ويهدف الى تدعيم التدبير الهام الذي اتخذه مجلس الامن المتمثل في اتخاذه هذا القرار بالاجماع في العام الماضي . إنه قرار متوازن ، وينبغي أن يكون بمقدور الطرفين قبوله . والواقع أنها لمأساة أن أحد الطرفين لم يغتنم فرصة السلم التي يتيحها القرار ٥٨٣ (١٩٨٦) . نعم ، ينبغي أن نعرف كيف بدأ الصراع وعلى من تقع المسؤولية عنه . والواقع أن هذه الحقيقة واردة في الفقرة ٦ من منطوق مشروع القرار المعروض علينا . ولكن هذا ليس ذريعة لتأخير التحركات من أجل وقف إراقة الدماء . وهذا هو السبب في أن المجلس أمَرَ بوقف اطلاق إلزامي للنار بموجب الصلاحيات المعطاة له بموجب المادتين ٣٩ و ٤٠ من الميثاق .

إن اعتماد هذا المجلس لهذا الإجراء الإلزامي بموجب الفصل السابع من الميثاق يجب أن يرسل إشارة واضحة الى الطرفين . إن المجتمع الدولي مصمم على بذل قصارى جهده من أجل إنهاء هذا الصراع المفزع .

أود أن أوجّه الاهتمام بشكل خاص الى اجماع الآراء فيما بين الاعضاء الدائمين في مجلس الامن . إننا بتشجيعنا اعتماد مشروع القرار هذا نفي بالمسؤوليات الخاصة التي تقع على عاتقنا بموجب الميثاق . إن هذا النوع من توافق الآراء بشكل واضح نادر في تاريخ مجلس الامن . وهو علامة على الامل . ليس فقط فيما يتعلق بحل هذا الصراع وانما أيضا بالنسبة للمستقبل بالمعنى الاوسع . إنني أعتقد أن هذا يوم تاريخي ، ومن دواعي اعتزازي أن أكون حاضرا هنا .

إننا ندعو الطرفين على السواء أن يحترما بدقة أحكام هذا القرار المتوازن بشكل دقيق . والواقع أننا نطالبهما بأن يفعلا ذلك باسم الامم المتحدة وباسم قضية السلم . وتقع على الامين العام ، وهذه الأمور ليست بالغريبة عليه ، مسؤولية جسيمة لضمان التقيُّد بأحكام هذا القرار . ويتعيّن علينا جميعا - على كل عضو من أعضاء المجتمع الدولي - أن نتفادى اتخاذ أي إجراء يكون من شأنه زيادة حدة التوتر في المنطقة وأن نعطي هذا القرار تأييدنا الكامل . وأي دولة لا تؤيد هذا القرار أو تقف في طريق تنفيذه تقع عليها مسؤولية جسيمة .

إن التوتر في الخليج يهدد بشكل مباشر أو غير مباشر مصالح العديد من الدول ويقوّض استقرار المنطقة برمتها . وعلى وجه الخصوص فإن الهجمات على الملاحة ، انتهاكا للقانون الدولي الراسخ ، هي مبعث قلق عميق . نحن ملتزمون بمبدأ حرية الملاحة . ومتى ما توقفت الهجمات على الملاحة . ينبغي أن نبذل جهدا خاصة لضمان عدم استئناف هذه الهجمات ولعكس الاتجاه نحو الصراع العسكري في الخليج .

إن مشروع القرار هذا ليس النهاية وانما هو مجرد بداية . ونأمل أملا قويا أن يحترم الطرفان في النزاع سلطة مجلس الامن ، وأن يوافقا على طلب وقف اطلاق النار والانسحاب ، وأن يتعاونا مع الامين العام من باب روح الوفاق للتوصل الى تسوية تفاوضية للنزاع . وإن هما فعلا ذلك فإن المجتمع الدولي لن يدّخر وسعا في تشجيعهما وتأييدهما .

ولكن إذا اختار أحدهما أو كلاهما تجاهل المسؤوليات الملقاة عليهما بموجب الميثاق ، عندئذ يجب على العالم أن يعرف وأن يعرف بكل وضوح أن هذا المجلس سيستخدم كل صلاحياته بموجب الميثاق لجعل هذا القرار فعالا .

لسنا هنا لكي نقف مع أحد الطرفين ضد الطرف الآخر ، لكننا هنا لكي ننهي هذه الحرب الدامية .

في هذا الصراع يوجد بلدان ، نشأ كلاهما من حضارات عريقة ، يجعلان العالم قبيحا وخطيرا ويشعر بالخجل - بلدان سيتعيّن عليهما أن يواجها نصف القرن القادم وقد فقد ودفن كل منهما جيلا من أبنائه . بالفعل إن الامر سيستلزم هذه الفترة للتعويض عن الطاقات والمهارات والمحبة والبسمات التي كان يمكن لهؤلاء الابناء أن يقدموها لشعبيهما .

واليوم فإننا ندعو زعيم العراق وزعيم ايران أن يتخطيا غضبهما وكبرياءهما ؛ وأن يتفقا على فض الاشتباك ؛ وأن يجلبا معا السلم الدائم لشعبيهما اللذين يشعران بخيبة الامل .

إن العالم لم يحدث أن كان بمثل هذا الاتحاد في مطالبته بوقف هذه الحرب إذا كان للمشتركين فيها أن يظلّا في مجتمع الأمم . فينبغي أن يصغيا الى هذه الرسالة وينبغي أن يقبلاها إما كتحذير أو كنداء . ولكن يجب أن يتصرفا وفقا لها الآن .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أشكر وزير الخارجية وشؤون الكومنولث في المملكة المتحدة على عباراته الرقيقة التي وجهها اليّ .

السيد شولتز (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : سيدي ، شأني شأن زملائي الذين سبقوني في الحديث ، أرحّب بفرصة الاجتماع في ظل قيادتكم . منذ انشاء بلدي ما فتئ بلدانا يتمتعان بعلاقات وثيقة بنّاءة ؛ وانني أعرفكم كشخص يسعى الى حل المشاكل ، وبالتأكيد فإننا هنا اليوم لكي نجد حلولا .

لقد أتينا هنا اليوم لسبب مُلح : ألا وهو المشاركة في العمل الحاسم الذي يقوم به مجلس الأمن بغية وضع حد للحرب المدمرة التي تدور رحاها بين ايران والعراق . ما كان لهذا النزاع أن يبدأ ولا ينبغي أن يسمح له بالاستمرار . وببساطة ترى حكومتي أنه لا يمكن تحقيق مصالح العراق أو ايران أو المجتمع الدولي عن طريق هذا الصراع المدمّر الخطير .

إن شهر أيلول/سبتمبر يمثل السنة الثامنة لهذه الحرب . إن هذا القتال الدموي قد استمر أكثر من الحرب العالمية الأولى أو الثانية وقد نتج عنه خسارة فادحة في الأرواح البشرية . وقد قُتل وجُرح أكثر من مليون نسمة من المدنيين والعسكريين . وقد دمّرت الهجمات المدرعة والجوية مدنا بأكملها . واستعملت الأسلحة الكيميائية التي لا تميّز بين المحاربين وغير المحاربين مما يضيف عنصرا بشعا الى المعاناة البشرية الهائلة .

إن البنيتين الاقتصاديتين للبلدين قد دمّرتا . لقد مزّق الصراع النسيج الاجتماعي والثقافي الذي يربط الشعب العراقي والشعب الايراني فيما يتعلق بأساليب حياتهما . وقد ألحقت خسارة فادحة بالتراث الثقافي الثري لكل من البلدين . ولا يمكن لأي من المتحاربين أن يكسب هذه الحرب . كلاهما يدمّر أثمن موارده وهو شبابه .

وبالرغم من سنوات من النزاع المرير ، لا يمكن لأي من الطرفين أن يكسر حالة الجمود المتوترة . إن استمرار هذه الحالة وخطر تصعيدها يهددان المجتمع الدولي . إن هذا الصراع يفرض أخطارا حقيقية جديدة على الاستقرار الاقليمي وعلى رفاه البلدان غير المتحاربة بل وعلى السلم العالمي ككل . ومن دلائل ذلك العدد المتزايد من الهجمات على الملاحة الدولية في الخليج وتصعيد الهجمات الارهابية وأشكال العدوان الأخرى الموجهة ضد الدول غير المتحاربة في المنطقة . ولا ينبغي التغاضي عن التهديد الآخذ في الاتساع .

إن الكثيرين يعانون ؛ والكثير يتعرّض للخطر . وباسم الانسانية ، ولمصلحة دول المنطقة المتحاربة وغير المتحاربة ، وباسم السلم والأمن العالميين اجتمع المجتمع الدولي اليوم لكي يقول "كفى . انهوا هذه الحرب الآن" .

إن مجلس الأمن قد أنشئ لمنع هذا النوع من النزاعات . ويمثل مشروع القرار الذي سيعتمد اليوم اجراء قويا من جانب المجتمع الدولي لتحقيق وقف اطلاق النار الفوري ووضع اطار للسلم . وقد اضطلع الأمين العام بدور أساسي في حفز العملية التي لم يسبق لها مثيل التي أدت الى اقتراح اعتماد مشروع القرار هذا بموجب أحكام الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة . وقد دعا الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن أن تضطلع بمسؤولياتها الخاصة . وقد فعلنا هذا ، والمجلس ككل قد اضطلع بعمله بروح الزمالة التي توخاها مؤسسو الأمم المتحدة عند انشائها .

ومن خلال هذا القرار الملزم يسعى المجتمع الدولي على نحو منظم الى وضع إطار للسلم المنصف والدائم دون منتصر ولا مهزوم ودون خسارة من الاراضي الوطنية يتحملها أي من الطرفين المتحاربين . ومشروع القرار متوازن توازنا كاملا . ولذا ، فإنني أدعو حكومتي جمهورية العراق وجمهورية ايران الاسلامية الى الامتثال الكامل والفوري لاحكامه بما يخدم مصلحتيهما ويمثل استجابة واضحة للطلب الصريح من المجتمع الدولي .

يطالب مشروع القرار بوقف اطلاق النار على الفور ووقف جميع الاعمال العسكرية وسحب كل القوات الى الحدود المعترف بها دوليا دونما ابطاء . ويبدأ مشروع القرار أيضا بعملية العلاج اذ يطالب بتبادل الاسرى في وقت مبكر في جهد دولي للمساعدة في اعادة التعمير بعد الحرب . ويسبغ مشروع القرار مسؤولية خاصة على الامين العام للمساعدة في تنظيم وقف اطلاق النار والانسحاب ، وارسال فريق من المراقبين للتحقق من وقف اطلاق النار والاشراف عليه ، والاشراف على تنفيذ أحكام مشروع القرار الاخرى . ومن المهم أيضا أن مشروع القرار يسجل عزم المجلس على أن يجتمع مرة أخرى للنظر في خطوات اضافية لضمان الامتثال لاحكامه . وأولا وقبل كل شيء ، لابد أن يوقف الاقتتال على الفور .

وان مشروع القرار يعتمد بموجب المادتين التاسعة والثلاثين والاربعين من الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة ، وهما من أقوى أحكامه . ومن ثم ، فإن الامتثال للقرار الزامي بموجب القانون الدولي . وإن اعتماد هذا القرار الالزامي في حد ذاته يعد خطوة تاريخية . ولكن اعتماده لا يمثل إلا بداية فقط . والمسؤولية عن الامتثال له تقع أساسا على عاتق العراق وايران . وان الامين العام بدعم من أعضاء هذا المجلس ومن كل أعضاء الامم المتحدة الآخرين ، سوف يتابع - ونحن على ثقة من ذلك - اجراءاته الفعالة لتيسير تنفيذ هذا القرار . وقد أكد الرئيس ريغان للامين العام استعداده لمساعدته شخصيا في الاسابيع الحرجة المقبلة . والولايات المتحدة على استعداد للانضمام الى الآخرين مساعدة له في جهوده .

وقد عقدت حكومتي العزم على ألا يصبح هذا القرار الالزامي جهدا أجوف ، يشير

الشك في فعالية الامم المتحدة كمنظمة تستهدف السلم . اننا نأمل ونثق بأن قرار اليوم سوف يحظى بالاحترام . وفي نفس الوقت فإننا نؤيد أيضا التنفيذ الحاسم للتدابير التي تتعلق بتطبيقه اذا رفض الطرفان أو أحدهما دعوة هذا الجهاز .

إن حكومتيّ ايران والعراق مدينتان لشعبيهما ولاطفالهما ولبقية العالم لايجاد وسيلة لان تقولا "نعم" بدلا من "لا" لهذا القرار العالمي . واذا قالتا "نعم" فإن أمورا كثيرة سيمكن تحقيقها ، بما في ذلك قيام الامم المتحدة بدور في المساعدة على صيانة السلم في المنطقة . وتؤيد حكومتي بقوة دورا من هذا النوع تضطلع به الامم المتحدة ، كما تؤيد الجهود الدولية الاخرى التي تؤدي الى تقليل العنف واعادة ارساء السلم والاستقرار والعلاقات الودية في تلك المنطقة الحساسة من العالم .

واسمحوا لي أن أقول كلمة عن رأي حكومتي ازاء طرفي الصراع . في الماضي كانت لنا خلافات خطيرة مع العراق وايران على حد سواء . والآن تربطنا علاقات طيبة بالعراق ، ونشعر بمشاغل كبيرة ازاء السياسات والممارسات التي تنتهجها الحكومة الايرانية خارج حدودها . وبينما نحترم حق الشعب الايراني في أن يقرر بنفسه شكل حكومته الخاصة ، إلا أن اجراءات حكومة طهران - بما فيها دعمها للانشطة الارهابية - تمثل اجراءات عدائية ضد مصلحة بلدنا ومواطنينا وكذلك ضد بلدان أخرى ومواطنيها . ولانزال على استعداد للمناقشة مع ايران بشأن المشاكل الخطيرة التي لاتزال تفصل بيننا . وان استجابة ايران استجابة بناءة لمشروع القرار هذا ووضع حد للاجراءات العدوانية ضد الدول الاخرى ومواطنيها سوف يقطعان شوطا طويلا في تمكيننا من اقامة علاقات ثنائية مفيدة للطرفين في المستقبل .

وسيكون المجتمع الدولي ، باعتماده هذا القرار ، قد اتخذ خطوة جريئة الى الامام . وينبغي علينا سويا أن نتابع هذا الاجراء بمزيد من الخطوات المحددة حتى تتحقق أهدافنا في ارساء السلم والاستقرار في الخليج . وان كانت هناك على الاطلاق حاجة الى أن يتخذ مجلس الامن والامم المتحدة اجراء محددا ، فإن هذا هو وقتها . فإن لدينا الفرصة الآن لتحقيق الهدف الاساسي الذي أنشئت الامم المتحدة من أجله : وهو حسم الانتهاك الخطير للسلم الذي يهدد استقرار ورخاء مجتمعنا العالمي .

(السيد شولتز ، الولايات المتحدة الأمريكية)

وفي الختام ، نؤيد مشروع القرار المطروح علينا لأن هذه مسؤوليتنا كعضو دائم في مجلس الأمن ، أن نسعى للتوصل الى حلول سلمية للصراعات العنيفة . واننا نؤيده لأنه يتناول على نحو شامل ومنصف مصالح ايران والعراق . ان مشروع القرار هذا مناهض للحرب ومؤيد للسلم . وينبغي أن تنتهي الحرب . وينبغي أن يبدأ العلاج .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أشكر وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية على الكلمات الرقيقة التي وجهها اليّ .

السيد غنشر (جمهورية المانيا الاتحادية)(تكلم بالالمانية ، وقدم الوفد نصا بالانكليزية) : السيد الرئيس ، اسمحوا لي أولا وقبل كل شيء أن أقدم اليكم أحر تهانيّ على تبوئكم رئاسة مجلس الأمن . ان الصداقة والتعاون بين فرنسا وجمهورية المانيا الاتحادية تعتبران مثالا يحتذى به ، فإن هذه الصداقة تعتبر قاعدة لتقدم مجتمعنا الاوروبي . ومما يثلج صدرنا أن يجتمع مجلس الأمن اليوم للاضطلاع بمسؤوليته العظيمة نحو السلم تحت رئاستكم .

كما أود أن أقدم شكري الى سلفكم ، الممثل الدائم للكونغو ، الذي تربطنا به علاقات ودية ، على الطريقة الماهرة التي أدار بها أعمال المجلس في شهر حزيران/يونيه .

ان المهمة الرئيسية لمجلس الأمن بموجب الميثاق هي صيانة السلم العالمي . وتحقيقا لهذا الهدف ، أنيطت به صلاحيات واسعة النطاق ينبغي أن يستخدمها للاضطلاع بمسؤوليته . وينفذ مجلس الأمن اليوم هذه المهمة بسعيه الى انهاء حرب قد جلبت معاناة كبيرة على الأمتين المعنيتين وقد تجر العالم الى حافة كارثة فظيعة .

إن الحرب الطاحنة التي تدور رحاها بين الأشقاء في العراق وايران قد دخلت الآن عامها السابع تقريبا . وقد أدان بلدي منذ البداية هذه الحرب المأساوية ، وقد تابعنا منذ ذلك الوقت تطوراتها بكثير من القلق . لقد لقي كثيرون حتفهم ، واستخدمت أسلحة كيميائية فتاكة ، وألقيت القنابل على السكان المدنيين ، وبذلت كل من الأمتين تضحيات مادية جسيمة تضر بمستقبلهما .

وإن التصاعد المستمر لهذه الحرب ، الذي ازداد كثافة بصفة خاصة في الاسابيع الاخيرة يمثل تهديدا متزايدا للسلم والامن الدوليين . وتتعرض الملاحة الدولية بصفة خاصة في الخليج لتهديد خطير . وهذا ينذر باتساع رقعة الصراع . ونحن لذلك بمسيس الحاجة الى مزيد من التعاون . ولا ينبغي أن يسمح لهذا الصرع بأن ينتشر ، ولا ينبغي أن تجر الدول الاخرى اليه . ونعتقد أن منطقة الخليج ودولها تحتاج الى الاستقرار .

وإن السياسة الخارجية لجمهورية المانيا الاتحادية موجهة أولا وقبل كل شيء صوب ضمان السلم . وبالنسبة لنا فإن الحرب واستخدام القوة من الامور غير المقبولة لتحقيق أهداف سياسية . ونحن مقتنعون تمام الاقتناع بأن هذا ينبغي أن يطبق في كل مكان - ولاسيما في الحرب بين العراق وايران .

إن الوقف المبكّر للصراع العسكري بين هذين البلدين العظيمين ومهدي الحضارات العريقة ، واللذين تربطنا بهما علاقات ودية وثيقة ، لا يخدم مصلحتهما فقط بل ومصلحة الآخرين أيضا . لا بد من وقف الحرب بأسرع وقت ممكن ؛ ولا بد من ايجاد حل سياسي للصراع وأسبابه . والمطلوب من مجلس الأمن أن يبذل جهدا بنّاء يتسم بالعزم لإنهاء الحرب ولوضع أسس حل شامل وعادل ودائم بالوسائل السلمية .

وانطلاقا من هذا الإحساس وجّه إعلان البندقية ، الصادر في أيار/مايو من هذا العام ، نداء الى طرفي النزاع بوقف الأعمال العدائية . وقد كرر أعضاء الاتحاد الأوروبي - أربعة منهم أعضاء في مجلس الأمن حاليا - ذلك النداء في بيان كوبنهاغن الذي أصدروه في ١٣ تموز/يوليه . وكجيران لمنطقة جنوب غربي آسيا نرى نحن الأوروبيين أن لدينا مصلحة مباشرة في تسوية الصراع تسوية سلمية . ومشاركتي في اجتماع مجلس الأمن اليوم لتؤكد ذلك .

إن جمهورية المانيا الاتحادية ، بصفتها عضوا غير دائم في مجلس الأمن ، تؤيد مبادرة الأعضاء الخمسة الدائمين التي انبثقت أخيرا . إننا نلمس في تطابق الرأي التام داخل المجلس توجها مشجعا سيمكنه من الاضطلاع بمسؤولياته تجاه السلام العالمي بصورة فعالة . كما نعتبر هذا التعاون خطوة هامة في النهوض بالمسؤولية الجماعية عن السلام بين الشرق والغرب . ويحدونا الأمل في أن يترك هذا التعاون أثرا ايجابيا على الجهود الرامية الى ايجاد حلول للصراعات الاقليمية الأخرى أيضا .

سيدي الرئيس ، اسمحوا لي بصفتي وزيرا لخارجية بلد تربطه ببلدكم صداقة وثيقة أن أعرب عن الأمل في تأمين سلامة الدبلوماسيين ، عقب قطع العلاقات الدبلوماسية ، وتسوية المسألة بطريقة تتسم بالمسؤولية وفقا لقواعد القانون الدولي السارية .

ليس ثمة شك في أن مجلس الأمن لن يتمكن على المدى البعيد من الارتقاء الى مستوى مسؤوليته بدون إجماع كامل عضويته . والأعضاء غير الدائمين في المجلس يمكن أن يساهموا مساهمة هامة . وجمهورية المانيا الاتحادية ، التي اتخذت موقف الحياد التام منذ بداية الحرب العراقية - الايرانية ، تتحمل قدر طاقتها نصيبها من المسؤولية كعضو

غير دائم في مجلس الامن . وتبعا لذلك فقد أجرت الاتصالات مع طرفي الصراع وساعدت هنا في مجلس الامن في صياغة مشروع القرار المعروض عليه عندما أصبح ذلك ممكنا .

إن هذا القرار ليس سوى الثالث في عُمر الامم المتحدة الذي يسخّر كل الوسائل المنصوص عليها في الميثاق . ولاول مرة على الاطلاق يتخذ مجلس الامن قرارا الزاميا بوقف اطلاق النار وسحب القوات . ومن ثم فإن هذا القرار سيحتل مكانة خاصة في تاريخ الامم المتحدة ومجلس الامن . وهذا برأينا يضاعف أهمية مراعاة هذا القرار الجوهري للمصالح المشروعة للطرفين . ومن الواضح أن مجلس الامن يعمل على تعزيز هيبته عندما يكفل اتسام قراراته بالقدر اللازم من التوازن والنزاهة والانصاف . وما من جانب يجب أن يعطى العُذر لرفض المشاركة في الجهود الرامية الى انهاء الصراع على أساس أن مجلس الامن مجلس متحيِّز .

إننا نلمس في مشروع القرار عناصر هامة قادرة على تمهيد الطريق أمام تسوية سلمية للصراع بواسطة التفاوض . وهذا ينطبق بشكل خاص على موضوع توضيح مسألة المسؤولية عن بدء الحرب ومسألة الخسائر الناجمة عن الحرب ومسألة الامن الاقليمي . إننا نعتبر المطالبة الالزامية بوقف اطلاق النار متبوعة بسحب القوات أمرا حتميا يتمشى مع الميثاق . ونرحّب بتخويل الامين العام دراسة مسألة التعمير .

لهذا السبب سنصوّت لصالح مشروع القرار . واننا نقدّر المرونة التي أتاحت استكمال المشروع الاصلي بمقترحات من سائر أعضاء مجلس الامن أدت الى تحسينه . إن وقف اطلاق النار وانهاء كل الاعمال العسكرية وانسحاب القوات لا يمكن أن تتم في آن واحد ؛ بل تتم بالتعاقب . ومما له أهمية عاجلة برأيي أن تخمد نيران الاسلحة على الجانبين وتوقف إراقة الدماء أولا دون قيد أو شرط بمجرد اعتماد مشروع القرار هذا . وفي الوقت ذاته ، يجب أن يبيِّن الطرفان بصورة قاطعة أنهما سيوقفان الهجمات على السفن في الخليج - بصرف النظر عن جنسيتها - من أجل القضاء على خطر اتساع رقعة الصراع . ومن شأن هذا أن ييسِّر للامين العام للامم المتحدة أن يناقش مع الطرفين الامتثال لجميع جوانب القرار ، وأن يحدد الخطوات اللازمة لذلك بعد اجراء الاتصالات معهما .

إن مغزى هذا القرار من وجهة نظرنا هو وقف إراقة الدماء وتيسير الأمر للطرفين للاستدلال على طريق التسوية التفاوضية .

والقرار يجب أن يعمل ، برأينا ، على تعزيز سلطة الأمين العام الذي يستحق كل الثناء على نجاحه في الحصول على ثقة الطرفين . إننا نكنُّ لك ، ياسيادة الأمين العام ، كل الاحترام والتقدير على مهاراتك الدبلوماسية والسياسية . لقد أظهرتَ مقدرة على اقناع الطرفين ، رغم تضارب مصالحهما ، بنزاهتك وأمانتك وحسن تفهمك مما جعلهما يعيران لك آذانا صاغية ، ونجحتَ ، في بعض الفترات على الأقل ، في الحد من العمليات الحربية .

ومن الضروري الآن استغلال ما أنجزه الأمين العام للوصول الى السلام الحقيقي . لقد رسم الأمين العام خطط التسوية التدريجية الشاملة . وعلى مجلس الأمن وطرفي الصراع أن يمكّنوه من المضي قدما .

إننا نناشد جميع البلدان الأخرى أن تتحلى بمنتهى ضبط النفس . فمن الأهمية بمكان أن نكفل عدم تفاقم التوترات الحالية في المنطقة . لقد سعى المجتمع الدولي من خلال هذا القرار الى تقديم مساهمة لا مثيل لها صوب الحل السلمي للصراع . وهذا الهدف يجب أن يكون محور كل الأعمال اللاحقة . ولا بد من العمل الجماعي في سبيل السلام ؛ ولا بد من أن نضرب للعالم مثلا بالمفهوم الجديد ، مفهوم المسؤولية العالمية الشاملة عن السلام ، وأن نعزز دور الأمم المتحدة وأمينها العام .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أشكر نائب مستشار جمهورية المانيا الاتحادية ووزير خارجيتها على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ .

السيد أندريوتي (ايطاليا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : سيدي الرئيس ، من دواعي ارتياحي الخاص أن أراكم تديرون أعمال مجلس الأمن . وأنا واثق من أن خصالكم الشخصية وخبرتكم ستساعد المجلس في مداولاته .

واغتنم هذه الفرصة أيضا لأتوجه بتحياتي الخالصة لسلفكم ، الممثل الدائم لجمهورية الكونغو الشعبية ، على المهارة والاحساس السياسي اللذين تحلى بهما عندما ترأس المجلس في الشهر الماضي .

انطلاقا من ادراك وفدي الواضح لمسؤولياته ، يُقدِم الآن على بيان رأيه تجاه الحرب الدائرة بين العراق وايران .

لا تزال هذه الحرب مستمرة للعام السابع . وقد امتدت لفترة أطول من أي صراع دار في الحقبة المعاصرة ، ونتج عن استعصاء الحل حرب خنادق مزمنة تشبه الحرب العالمية الاولى في مآسيها وأهوالها وتزيد عليها بسبب الآثار المدمرة للتكنولوجيات المتطورة لعصرنا التي تستعمل فيها . ان هذا الصراع يجمع في واقع الامر بين أسوأ جوانب الصراعات السابقة . فنحن نشهد مرة أخرى القصف العشوائي للأهداف المدنية . كما نشهد مرة أخرى استخدام الأسلحة الكيميائية التي كنا نعتقد أن حظرها يعتبر انجازا عظيما وثمينا لحضارتنا ، بما أن هذا السلاح لم يستخدم حتى في الحرب العالمية الثانية .

في هذه الحالة المأساوية يصدمنا أمران . ان هذه الحرب من الناحية الاولى لا تزال مستمرة حتى في حالة عدم وجود ادعاءات محددة من جانب الاطراف المتحاربة ، ولاسيما الادعاءات الاقليمية . وثانيا ، ان المجتمع الدولي لم يتمكن منذ بداية الصراع أن يجد وسائل فعالة تضع حدا نهائيا للأعمال العدائية . ومن التناقضات العجيبة في هذه المرحلة أن جزءا كبيرا من الرأي العام الدولي يبدو أكثر قلقا بشأن الآثار السلبية للحرب على العلاقات التجارية ومخزونات النفط من قلقه بشأن ما ينجم عن الصراع من خسائر في الأرواح البشرية ومن المعاناة .

والخطر الذي لا يزال قائما أيضا هو أن يتحول ثقل الصراع صوب بقاع أخرى ويمتد ليشمل مناطق مجاورة . وهذا القلق بالتحديد وكذلك الخوف من المخاطر الكامنة في المبادرات التي يمكن أن تتخذ خارج اطار الامم المتحدة لضمان أمن وحماية مصالح دولة أو أخرى ، هما الأمران اللذان أديا بنا الى تأييد مشروع القرار المطروح أمامنا والذي يشير بالتحديد الى أحكام الفصل السابع من الميثاق . ونرى أن هذه الاشارة تدلل على أن هناك نية جادة في تعزيز صورة الامم المتحدة والتمسك بدورها في صيانة السلم والامن الدوليين . وهذا هو سبب اجتماعنا هنا اليوم .

ما برح مجلس الامن ينظر مرارا وتكرارا في هذا الصراع . وقد تناوله دون أن يحرز نجاحا بسبب النُهج المختلفة التي اتبعت في مناسبات سابقة . وبناء على ذلك

لا تزال العمليات العسكرية مستمرة . فلا يمضي يوم واحد دون أن نسمع أنباء مزعجة عن المزيد من الاصابات المدنية ، وعن المزيد من الضحايا الابرياء للعنف ولاستخدام الاسلحة الكيميائية . وحتى في الايام القليلة الماضية جرح عدد من الشبان الابرياء من جراء هذه الاسلحة الشنيعة وأرسلوا الى مستشفى في روما للعلاج . وقد جرت تحقيقات واستقصاءات فيما يتعلق بهذه الجوانب المأساوية وغير المشروعة للحرب . وقد صدرت الادانات في هذا الشأن .

ولكن هل هناك فائدة ترجى من ادانة أعمال منفردة ، مهما كانت محرمة أو شنيعة ، في الوقت الذي لا يزال من غير الممكن انهاء الصراع الذي يولد هذه الاعمال ؟

ان هدف منظمتنا هو صيانة السلم . والميثاق يفرض على الدول الاعضاء أن تسوي منازعاتها بالوسائل السلمية . من المناسب بالتأكيد أن ندين أعمال عنف محددة . بيد أن القرار الحقيقي الذي يتوقع منا أن نتخذه هو ادانة الشروع في الحرب واستمرارها ، خاصة أنها لم تعد تتعلق بأي هدف واقعي محدد . وفي هذا الصدد تتخذ ايطاليا وبقية أعضاء الاتحاد الاقتصادي الاوروبي موقفا واضحا تماما .

ولذلك يبدو لنا أن الوقت قد حان لاتخاذ خطوة الى الأمام ، والاضطلاع بمبادرة أكثر جسارة من المبادرات التي اتخذت في الماضي . ولهذا نرحب بالنداء الذي وجهه الامين العام في كانون الثاني/يناير الماضي الى مجلس الامن ، وخاصة الى الاعضاء الخمسة الدائمين فيه ، بأن يتوخى المجلس تحقيق توافق الآراء اللازم لوضع نهاية لهذا الصراع المأساوي .

ان مشروع القرار الحالي قد أتى نتيجة لمشاورات طويلة وصعبة جرت على مدى الاشهر القليلة الماضية ، بين الاعضاء الدائمين في مجلس الامن بالدرجة الاولى ، وذلك باتباع اجراء لا ينبغي أن يصبح القاعدة ولكن يمكن اعتباره مبررا في هذه الحالة ، نظرا الى التعقيد البالغ للمشكلة وأهمية الاهداف التي هي بيت القصيد . ونعتقد أن هذا المشروع يحاول أن يستجيب لبعض المطالب الاساسية : فهو يأخذ في اعتباره ، قدر المستطاع ، المواقف السياسية الاساسية لطرفي الصراع ؛ ويولي الاهتمام الواجب لمشكلة

أمن دول المنطقة ؛ ويمهد السبيل أمام استئناف المسعى الذي يضطلع به الامين العام الذي يتمتع بكامل دعمنا وثقتنا . ومما له نفس القدر من الاهمية في رأينا الاحكام الواردة في مشروع القرار والتي تعالج الجوانب الانسانية للصراع ، كمشكلة أسرى الحرب والتعاون الدولي الذي سيكون ضروريا من أجل اعادة بناء المناطق التي نكبت من جراء الحرب . وفي هذا الصدد ، أنتهز هذه الفرصة لأؤكد عزم بلادي على أن تشارك مشاركة هامة وبناءة في تلك المهمة حالما تسمح الحالة بذلك .

ان الصراع القائم بين ايران والعراق يشكل اخلالا بالسلم ويهدد أمن المنطقة بأسرها ، وهو مصدر انتهاكات خطيرة ومتكررة للمبادئ الاساسية للقانون الدولي ، بما فيها المادة الثانية من ميثاق منظمتنا ، وبروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥ ، واتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ والقواعد التي تحكم حرية الملاحة .

من الواضح اذن - ويتعين على المجتمع الدولي أن يُجمع على هذه النقطة - انه لابد من وضع حد لهذه الاحوال . ان بلادي تربطها بكل من ايران والعراق علاقات صداقة واحترام متبادل . ولذلك فان حكمنا موضوعي ومحايد . وفي الوقت ذاته ليس بوسع ايطاليا أن تتملص من المسؤوليات الملقاة على عاتقها ، وخاصة تلك التي تنبثق من عضويتها في مجلس الامن . ولقد أظهرت الاحداث أن ايران والعراق لن يتمكنا بمفردهما من وضع نهاية للأعمال العدائية ومن تحديد معالم السبيل المفضي الى احلال السلم . ولذا يتوقف الامر على المجتمع الدولي - وبصورة خاصة على مجلس الامن - في أن يستخدم الوسائل التي ينص عليها الميثاق من أجل احلال سلم عادل ومنصف في حالة تفرض تهديدا خطيرا ومتزايدا على الامن الدولي .

يحق لمجلس الامن أن يتوقع من الطرفين ابداء التعاون التام وغير المشروط مع الامين العام . ولكن اذا أردنا أن يكون هذا النداء الذي نؤيده دون تحفظ نداء فعالا ، فلابد أن يقترن باستعدادنا جميعا للعمل في اطار أحكام الفصل السابع من الميثاق ، وهو الفصل الذي أشير الى مواده المحددة بصورة مباشرة أو غير مباشرة في مشروع القرار .

اننا مطالبون باتخاذ موقف بشأن مجموعة المبادئ التي يمكن أن تكون حاسمة من

حيث أنها ربما تضع حيز التنفيذ عملية قد تؤدي الى احلال السلم بعون الله وبحسن نية البشر .

ولهذه الاسباب سيؤيد وفد بلادي مشروع القرار المعروض علينا وكذلك المساعي الناجمة عنه .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أشكر وزير الشؤون الخارجية في ايطاليا على الكلمات الرقيقة التي وجهها الي .

السيد غبيهو (غانا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : سيدي الرئيس ، يود وفد غانا أن يرحب بكم في هذه الجلسة لمجلس الامن . ان تاريخكم الطويل في الخدمة السياسية لفرنسا معروف تماما ونقدره جميعا . ونعرف أنكم ستزودون مداولاتنا الحساسة اليوم بحكمتكم ومهارتكم الدبلوماسية الواسعة . ووفد بلادي يتمنى لكم النجاح في هذه المهمة الشاقة .

وأود أيضا أن أقدم للسفير ادوكي ممثل الكونغو تهاني وفد بلادي على ادارته لأعمال المجلس أثناء شهر حزيران/يونيه .

ينعقد مجلس الامن مرة أخرى للنظر في مسالة الحرب بين العراق وايران ، وهي حرب جلبت مآسي وصعوبات لا توصف لشعبي بلدين صديقين ، ودولتين عضوين ليس في الامم المتحدة فقط ، ولكن أيضا في حركة عدم الانحياز . وهما منظمتان تنتمي اليهما غانا . ولذلك فان وفد بلادي على استعداد للمشاركة في هذه المداولات بشعور بالمسؤولية والانصاف لكلا الطرفين حتى يمكن بأسرع وقت ممكن إنهاء مأساة الحرب هذه .

إننا نجتمع اليوم ونحن ندرك بأسى الالم والاذى اللذين تفرضهما هذه الحرب ، ليس على الطرفين المشتركين في النزاع فقط ، ولكن أيضا على البلدان المجاورة في المنطقة . ويتعين على المجتمع الدولي أن يشهد دون داع الموت والتدمير على نطاق شامل . وفي هذه الظروف فاننا نعتقد أن الوقت قد حان كي يستخدم المجلس كل الحكمة والمهارة لإنهاء هذا الفصل المؤلم من تاريخ العلاقة بين العراق وايران .

وفي هذا الصدد ، لابد أن نذكر أن القرارات التي اتخذها مجلس الامن في الماضي وبصفة خاصة القرار ٥٨٢ (١٩٨٦) المؤرخ في ٢٤ شباط/فبراير ١٩٨٦ لم يكن لها إلاّ تأثير قليل أو منعدم على الصراع على الرغم من أن توافق الآراء كان واضحا لصالح إنهاء هذه الحرب . فعلى الرغم من قرارات مجلس الامن وقفت البلدان القادرة على التأثير على الطرفين للتحرك نحو السلم ، موقفا غير محايد على نحو علني ، وقدمت الموارد لمواصلة الحرب .

لذلك كان من الصواب أن يجتمع مجلس الامن مرة أخرى في هذا الوقت بالحاح وعزم متجددين ليدرس بجدية طرق ووسائل إنهاء هذه الحرب . ويسعد وفد غانا ، وفاء لالتزاماته بموجب الميثاق ومبادئه ، أن يشارك في المناقشة الراهنة لتأييد المبادرة الحالية . وفي هذا المنعطف أود أن أسجل امتناننا للاعضاء الدائمين في مجلس الامن على مشروعهم الجماعي والتاريخي الذي جعل من الممكن في نهاية المطاف أن يجتمع المجلس بتصميم أكبر من ذي قبل على إنهاء الصراع بين العراق وايران .

وتجدر الاشارة هنا الى أنه في العديد من البيانات التي أدلى بها وفد بلادي في الآونة الاخيرة في المجلس أعربنا عن قلقنا العميق بشأن الصورة المؤسفة التي يبدو بها المجلس بشأن عدد كبير من القضايا عن طريق التردد المتكرر لبعض أعضائه الاقوياء

في التصرف بحزم ووفقا لاحكام الميثاق من أجل دعم السلم والامن الدوليين بطريقة لا لبس فيها . ولذلك فاننا نرى بشعور بالراحة والامل خروجا عن الممارسة القديمة ، ويسعدنا أن نؤيد المبادرة الحالية . وبصرف النظر عن ظروف الحرب ، فانها مدمرة للحياة والممتلكات وتؤدي الى ألم وشقاء لا حصر لهما للشعوب والامم . ولهذه الاسباب وحدها ، إن لم تكن هناك أسباب أخرى ، يجب أن توضع نهاية لجميع الحروب . وليس هناك سبب يحملنا على استثناء الحرب الحالية التي تدور رحاها الآن بين العراق وايران . ومن دواعي ارتياحنا أن نشارك في مبادرة المجلس الجديدة التي نأمل أن تعزز من سمعة المجلس .

ومنذ أن شارك وفد غانا في المفاوضات التي أدت الى مشروع القرار المطروح الآن على مجلس الامن ، كان رأينا أن إنهاء الحرب يمكن ضمانه على نحو أفضل اذا توخى المجلس الانصاف بالاضافة الى مراعاة الحزم في قراراته بشأن هذه المسألة . كذلك كنا نشعر بحساسية لأن طرفي النزاع دولتان زميلتان عضوان في حركة بلدان عدم الانحياز . ولا يمكن أن نخفي ارتياحنا لانه عن طريق التسامح والتفهم فيما بين أعضاء المجلس فان مشروع القرار المعروض على مجلس الامن الآن ، يمثل على نحو أفضل من أي وقت في الماضي ، توافق الآراء الدولي حول هذه الحرب . وعلى الرغم من أن مشروع القرار لا يلبي جميع الشواغل المشروعة التي يمكن إثارتها ، فاننا سنؤيده باعتباره أفضل شيء يمكن أن يصدر عن المجلس في هذا الوقت . ويرى وفد غانا أن الحرب يجب أن يوضع لها حد وأن المفاوضات يجب أن تبدأ في نفس الوقت ، تحت رعاية الامم المتحدة ، من أجل تحقيق سلم عادل ودائم ، ليس فقط بين طرفي الحرب ولكن أيضا في المنطقة دون الاقليمية كلها .

إن الصراع بين العراق وايران استمر فترة طويلة وبدّد موارد ضخمة من موارد كلا الطرفين . إنها حرب ما كان ينبغي أن تبدأ أساسا واستمرارها الآن لا يخدم مصلحة أحد على الاطلاق . وخلال فترة الحرب التي استمرت سبع سنوات انتُهكت على شكل متكرر ووحشي مقتضيات القانون الانساني الدولي ، والقواعد التي تحكم سلوك الدول وقت

الحرب . وقد وسعت هذه الانتهاكات مسرح الموت والتدمير حتى تجاوز حدود ساحة القتال ليشمل المدن والقرى ومراكز السكان المدنيين وكذلك مراكز التجارة الدولية . لقد استخدم غاز الخردل وأسلحة الحرب الكيميائية الاخرى على شكل متعمد ومتكرر . وجرى على نحو ضار تجاهل حتمية التحلي بالروح الانسانية أثناء الحرب ، هذه الحتمية التي أرستها التجربة المريرة والتي تبلورت في شكل قانون بموجب بروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥ الذي يحظر استخدام أسلحة الغازات الخانقة والاسلحة البيولوجية والاسلحة التي تؤثر على الجهاز العصبي . لذلك يتعين على مجلس الامن في هذه الظروف أن يبذل قصارى جهده لإنهاء هذه الحرب ولايجاد حل شامل وعادل ودائم لهذا الصراع . واسمحوا لي أن أغتنم هذه الفرصة لاعرب عن رأي وفد بلادي بأن بروتوكول جنيف الذي أشرت اليه الآن فقد فاعليته ، وربما يكون الوقت قد حان لكي تضاعف الامم المتحدة جهودها وتستعرض هذا البروتوكول بغية سد العديد من الثغرات فيه .

إن مشروع القرار قيد النظر يمثل حلا توفيقيا بين أعضاء المجلس ، وبالتالي يمكن للمرء أن يفهم لماذا ليس واضحا ودقيقا في بعض أجزائه الهامة . اسمحوا لي أن أذكر بكل تواضع ، ولكن وفقا لمبادئنا ، الفهم الواضح لوفد بلادي لبعض أحكامه الاساسية .

إن وفد غانا يؤيد بقوة المطالبة بوقف إطلاق النار ووقف جميع الاعمال العسكرية الاخرى في الصراع بين العراق وايران . ولكننا نفهم أيضا من صياغة مشروع القرار أن هذين التدبيرين ليسا إلّا خطوة اولى في سبيل التوصل الى تسوية تفاوضية للصراع . إن للمطلبين أهمية كبيرة ويجب أن يقبل مجلس الامن أن يقوم بدور في تنفيذهما . وإن التركيز على أحد هذين المطلبين على حساب الآخر من شأنه في رأينا أن يبذر بذور الفشل في معالجة هذا الصراع .

ويفهم وفد بلادي أن جميع عناصر مشروع القرار الراهن متكاملة من أجل تحقيق السلام عن طريق التفاوض من خلال وساطة الامين العام وذلك بموجب تفويض من مجلس الامن . وفي الواقع إن مقتضيات الفقرتين ١ و ٣ من المنطوق يجب أن تقرأ جنبا الى جنب مع الفقرتين ٢ و ٤ من المنطوق إذا ما أردنا تحقيق حل مفيد ودائم بين طرفي النزاع .

ثانيا ، يجب على مجلس الأمن عندما يعتمد مشروع القرار ألاّ يتجاهل الظروف الصعبة والحقيقية السائدة في منطقة الصراع ، إن هدف المجلس ، أو أي عضو فيه ، كما يفهم وفد بلادي ، هو تخفيف حدة التوتر في المنطقة وليس تصعيدها دون مبرر . والواقع أن الفقرة ٥ من المنطوق تدعو جميع الدول الأخرى أن تمارس أقصى قدر من ضبط النفس وأن تمتنع عن الإتيان بأي عمل قد يؤدي الى زيادة تصعيد النزاع وتوسيع رقعته . لذلك فان وفد غانا يؤمن بأن القرار الذي سيتخذه المجلس اليوم يجب ألاّ يشكل بأي حال أساسا لعدوان مبيّت أو أي إجراء انفرادي من جانب أي دولة أو مجموعة من الدول الكبرى ضد ايران أو العراق . وأي إجراء للمتابعة قد يلزم بعد إعتماد القرار الحالي يجب أن يكون في إطار الأمم المتحدة ويجب أن يُناقش ويُتّفق عليه أولا من جانب مجلس الأمن .

وسيكون مما يؤسف له أن تفسر الممارسة الحالية لسلطات المجلس على أنها تخويل ، مهما كان مستترا ، لإرسال حملات تأديبية من جانب عضو أو آخر من أعضاء الامم المتحدة لتهدئة المنطقة . ولا يجب أن يكون هناك أي مجال لفرض حلول بصورة انفرادية ولا لاعطاء ولاية للقيام بعمل متضافر من جانب قلة من الدول خارج ولاية مجلس الامن .

ثالثا ، إن وفد غانا يفهم أن تحديد المسؤولية عن الحرب وفقا للاجراءات المشار اليها في القرار سيتحقق على وجه السرعة وستؤخذ نتيجة ذلك بعين الاعتبار لدى تخصيص الموارد اللازمة لاعادة التعمير بعد وقف أعمال القتال . ونعتقد أن هذا التحديد والنتائج المترتبة عليه لن تشكل عملا من أعمال العدالة فحسب بل ستمثل سابقة مفيدة في ردع أي عدوان يشنه أي بلد في المستقبل .

رابعا ، يود وفدي أن يؤكد أن المجلس يسلّم بضخامة الخسائر التي تكبدها الطرفان أثناء الصراع والحاجة الى بذل الجهود من أجل التعمير بمساعدات دولية مناسبة ونعتقد أن التزاما واضحا بهذا المقصد من شأنه ان يحمل طرفي النزاع على إلقاء السلاح والجلوس الى طاولة المفاوضات . ويفهم وفد غانا أن هذا الالتزام بالتعمير هو التزام حقيقي وليس من قبيل التظاهر . ونأمل أيضا في أنه ما أن يفرغ الخبراء من دراسة مسألة التعمير سوف توفر الدول الكبرى على وجه الخصوص الموارد الرئيسية اللازمة لهذا الغرض وخاصة في ضوء الحاجة الى التعويض لأي طرف يتبيّن أنه كان ضحية للعدوان . ونود أن نوضح أن فهمنا هذا ليس من قبيل المحاولة لفرض عبء على الدول الكبرى بل إدراكا منا أيضا بأن المجتمع الدولي لابد له أن يتشاطر تكلفة إنهاء هذه الحرب المؤسفة . وهذا جزء من المسؤولية التي لا بد لأعضاء المجلس أن يدركوها اذا ما أريد أن يكون للعبارات التي تصدر عن المجلس أي وزن في هذه الاحوال .

إن وفدي إذ يأخذ في الحسبان تلك الاعتبارات يرى أن عبء تحقيق أغراض القرار الحالي لا يقع فقط على عاتق طرفي النزاع الاّ وهما ايران والعراق بل يقع أيضا على عاتق الدول الاعضاء في مجلس الامن التي يطلب اليها معالجة هذه الازمة بحكمة وحسم وعدالة . ويحث وفدي الطرفين بوجه الخصوص على الاستفادة من الوسائل التي يوفرها

القرار الحالي كي يتعاونا في المفاوضات المفضية الى تسوية شاملة وعادلة ودائمة لهذا الصراع . وإن ثمن الاصرار على شروط أحد الجانبين لإنهاء الحرب سيكون باهظا من حيث ضياع الأرواح البشرية وتدمير الممتلكات المادية لكي نقبل به .

ومع استمرار هذه المأساة الجسيمة لا يمكن أن يكون هناك منتصر ولا مهزوم . إننا سنخسر جميعا نتيجة للابعاد الخطيرة التي اكتسبها هذا الصراع في تياره الحالي . إن السلم بات قاب قوسين أو أدنى ، فلنسخّره من أجل إقامة عالم أفضل .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أشكر ممثل غانا على الكلمات الرقيقة التي وجهها الي .

السيد زوزي (زامبيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : سيدي الرئيس ، باسم وفد زامبيا أود أن أهنئكم أخلص تهنئة على تولي فرنسا رئاسة مجلس الامن لشهر تموز/يوليه على الطريقة المقتدرة التي أدار بها السفير بلانك المشاورات الحساسة بشأن المسألة المعروضة على المجلس .

واسمحوا لي أيضا أن أشيد بسلفكم ، شقيقي وزميلي السفير مارتن ادوكي ، ممثل جمهورية الكونغو على القيادة الملهمة التي وفرها للمجلس خلال شهر حزيران/يونيه .

إن الصراع بين ايران والعراق ، وهما عضوان في حركة بلدان عدم الانحياز ، يشكل مصدر قلق عميق لبلدي . إن الجهود التي بذلتها منظمة المؤتمر الاسلامي وحركة بلدان عدم الانحياز والامم المتحدة لم تؤد الى أي تغيير في حالة هذا الصراع الدموي الفظيع . إننا في وفد زامبيا لم نشهد أي حرب أخرى في تاريخ الصراعات بين الامم أشعلته أهداف كهذه لا معنى لها ومشكوك فيها من الناحية العملية . إننا نشهد الآن حالة تديم نفسها بنفسها وتبقي على زخمها رغبة الطرفين في تصفية الحساب .

إن النداءات المتكررة التي وجهها المجتمع الدولي للبلدين للتعاون مع الامم المتحدة في جهودها الرامية الى التوصل الى تسوية دائمة وعادلة وشاملة للصراع لم تلق آذانا صاغية من قبل طرفي الصراع .

إن الحالة السائدة في الخليج نتيجة لهذا الصراع الدموي قد زادت من حدة التوتر في المنطقة وتشكل الآن تهديدا خطيرا للسلم والامن الدوليين ، وهكذا فانه يتعين على مجلس الامن لدى اضطلاعه بمسؤولياته الاساسية بموجب الميثاق ، ألاّ وهي مسؤوليته عن صيانة السلم والامن الدوليين ، أن يبذل قصارى جهده لإنهاء الحرب . ولا يمكن للصراع أن يستمر الى مالا نهاية . وإن كل الجهود المبذولة التي ترمي الى إنهاء الحرب هي في صالح ايران والعراق على حد سواء وفي صالح المجتمع الدولي بأسره . إن إنهاء الحرب بين العراق وايران لن يؤدي الى إحلال السلم والاستقرار في المنطقة فحسب بل سيضمن حرية الملاحة في الخليج .

وفي رأينا إن مشروع القرار المعروض على مجلس الامن يتضمن نصا متوازنا يأخذ في الحسبان بدرجة كبيرة شواغل طرفي الصراع . وان اعتماده بالاجماع سيمثل دلالة على الجدية التي ينظر بها هذا المجلس الى إطالة أمد الحرب بين ايران والعراق . ويحدونا وطيد الامل في أن يتعاون طرفا الصراع في تنفيذه ليتسنى إستعادة السلم والاستقرار في المنطقة . ويحدونا أيضا وطيد الامل في أن يتعاون طرفا الصراع أيضا مع الامين العام في جهود الوساطة التي يبذلها .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أشكر ممثل زامبيا على الكلمات الرقيقة التي وجهها اليّ .

السيد كابوتو (الارجنتين) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : سيدي الرئيس . أود في البداية أن أعرب لكم عن أحر تهاني وفد الارجنتين وعن سعادتنا الكبيرة إذ نراكم تترأسون عمل هذه الهيئة الهامة في هذه المناسبة الهامة للغاية . إن العلاقة الممتازة القائمة بين حكومتينا قد شجعت على التعاون الشخصي المثمر بيننا وقد وجدتكم زميلا قيما حقا . وأغتنم هذه الفرصة أيضا لكي أتقدم بالتهنئة الى السفير بلانك على الطريقة الكفؤة التي يدير بها عمل المجلس خلال هذا الشهر . أكرّر له ولاعضاء المجلس الآخرين تصميمنا الراسخ على التعاون معهم .

وأود أيضا أن أعرب عن شكر وفدي للسفير ادوكي على العمل الرائع الذي قام به إبان رئاسته للمجلس في شهر حزيران/يونيه . إن الأواصر التي تربطنا بالكونغو ، حيث كلانا عضو في حركة عدم الانحياز ، قد يسّر عمل وفدي .

إننا نؤيد مشروع القرار الذي قدمه الرئيس باسم جميع الاعضاء . وإننا لعلى قناعة راسخة بأن ما ينطوي عليه النص من فوائد ومساهمة هامة لإنهاء الحرب بين ايران والعراق . وحيث أنه لم يتم التوصل الى حل للصراع فاننا نعتقد أن هذا القرار سوف يلبي الشواغل المشروعة والحقيقية للمجتمع الدولي برمته .

ان تأييدنا للقرار ينبع من التزام حكومتي الراسخ بمقاصد ومبادئ الميثاق . إن صيانة السلم والامن الدوليين هدف من الاهداف الرئيسية للسياسة الخارجية للارجنتين . وبالتالي فإن التسوية السلمية للمنازعات التزام لا يحق لاي بلد أن يتنصل منه .

إننا ننظر بقلق خاص الى هذا الصراع المأساوي ، نظرا للروابط الهامة التي تربط بين بلدي وبين كل من ايران والعراق . قال الرئيس الفونسين في خطابه أمام مؤتمر القمة الثامن لرؤساء دول وحكومات بلدان عدم الانحياز المنعقد في هراري في عام ١٩٨٦ :

"إن جمهورية الارجنتين ، وهي صديق للطرفين ، ستواصل تأييد الجهود المتسقة مع ميثاق الامم المتحدة ومبادئ عدم الانحياز التي من المرجح ان تمكن الطرفين مرة أخرى من الممارسة الكاملة لحقهما في الحياة والسلم ."

ومازال هذا هو هدفنا .

ولا ينبغي للمجتمع الدولي بعدم قيامه باتخاذ اجراء ، ان يتغاضى عن استخدام الوسائل غير السلمية لتسوية المنازعات . لقد طال امد هذه الحرب . إن فقدان الارواح البشرية قد بلغ حدا لا يمكن القبول به وينبغي أن يتوقف هذا النزيف في الارواح . وبالتالي فإنه في غاية التعقل الدعوة الى وقف الاعمال العسكرية فورا . وقد نادى بهذا أعضاء حركة عدم الانحياز في الاعلان الذي صدر عن مؤتمر القمة الاخير لهذه الحركة . وينبغي للطرفين أن يصغيا لهذا النداء وأن يسحبا قواتهما الى الحدود المعترف بها دوليا بما يتفق واحكام الفقرة الاولى من منطوق مشروع القرار .

إننا نرى انه من الضروري التوصل الى تسوية مشرفة عادلة وشاملة تكون مقبولة من جميع الوجوه لكلا الطرفين وتتسق ومبادئ ميثاق الامم المتحدة . ونحن نعرف انه لكي يحدث هذا ينبغي تهيئة الظروف الضرورية لاجراء المفاوضات بين ايران والعراق . ومشروع القرار الذي ننظر فيه الآن يضع الاساس الملائم لتحقيق هذا الهدف . وهو ، في جملة أمور ، يرجو من الامين العام اتخاذ مجموعة من التدابير يكون من شأنها أن تجعل

من الممكن تلاقي الطرفين . وهو يحث على الافراج عن اسرى الحرب واعادتهم إلى وطنهم دون ابطاء ، ويحث الاطراف الاخرى على الاحجام عن القيام بأية أعمال قد تؤدي الى تصعيد الصراع أو توسيع رقعته .

ويأخذ المجلس في اعتباره أيضا الحجج التي دفع بها الطرفان ، بما في ذلك حقيقة أنه قد يكون من الملائم النظر في اسباب النزاع واحترام احكام القانون الدولي الانساني . وندرك أيضا حقيقة أنه بمجرد انتهاء الصراع سيكون من الضروري العمل من أجل اعادة البناء . وكل هذه المسائل واردة في مشروع القرار .

وبهذا الإجراء يضطلع المجلس بالمسؤولية الرئيسية التي أوكلتها اليه الدول الاعضاء في الامم المتحدة عن صيانة السلم والامن الدوليين . ونحن على اقتناع بأن المجلس كان ينبغي ان يتصرف على هذا النحو منذ وقت طويل .

لسنا غافلين عن العناصر المعقدة لهذا النزاع . هناك العديد من العناصر التي تستحق اهتماما خاصا . ولكننا مقتنعون أيضا بأن ايران والعراق سيفسران على النحو الصحيح الروح البناءة التي عمل بها المجلس في مطالبته بوقف اطلاق النار فورا كخطوة اولى صوب التسوية التفاوضية . كذلك فإن القرار يطالب بوقف جميع الاعمال العسكرية وسحب جميع القوات بلا إبطاء الى الحدود المعترف بها دوليا . ونحن على ثقة من أن بغداد وطهران ستستجيبان على نحو ايجابي لهذا القرار الهام للمجلس .

إن ميثاق هذه المنظمة في فقرته الاولى يعبر صراحة عن عزم شعوب الامم المتحدة على تجنيب الاجيال المقبلة ويلات الحرب . إن هذا الهدف النبيل هو الذي نستلهمه في تأييدنا لمشروع القرار الحالي . لقد آن الاوان لوضع حد للحرب بين ايران والعراق .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أشكر وزير الخارجية والشعائر الدينية في الارجنتين على العبارات الرقيقة التي وجهها الي .

السيد ادوكي (الكونغو) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : السيد الرئيس ، من المألوف في بلدي استخدام تعبير "الرجل المناسب في المكان المناسب" . وأنني لواثق من أن ذلك التعبير هو انسب تعبير لوصف الصلة الوثيقة بين الموضوع

المطروح على مجلس الأمن اليوم وبين رئيس المجلس . والواقع انه في الوقت الذي يستعد فيه المجلس لاتخاذ قرار هام ، إن لم يكن تاريخيا ، فإنه مما يتسم بأهمية خاصة الدور الذي لعبه بلدكم ، فرنسا ، في العملية التي أدت الى هذا القرار ، أولا بوصفها المتحدث بإسم الدول الخمس الدائمة العضوية في المجلس - وهو الدور الذي قام به السفير بلانك في الشهر الماضي ، واليوم بوصفه رئيسا للمجلس . ونتمنى لكم كل نجاح . ونحن على اقتناع بأن خبرتكم وصفاتكم الشخصية وكذلك التقاليد الدبلوماسية العريقة لبلدكم سوف تضمن لنا النجاح الذي نصبو إليه . ويود بلدي ووفدي ان يؤكدا لكما تأييدهما الكامل لكم في ادائكم لواجبات الرئاسة .

أود أن اغتنم هذه الفرصة لاتقدم بشكري لجميع الذين عبروا عن تهانيهم لوفد الكونغو الذي سعى جاهدا في الشهر الماضي للاستجابة بكل مافي استطاعته الى الاتجاه البناء والثقة الواضحة اللذين تجليا في عمل المجلس .

ووفدي ، الى جانب اعضاء المجلس الآخرين ، يستجيب اليوم الى نداء الدول الخمس الدائمة العضوية في المجلس من أجل وضع حد للنزاع الذي دام سبع سنوات وادى الى تأليب ايران ضد العراق . ومن الذي لا يؤيد هذا الهدف النبيل ؟ لذلك فإننا نعبر عن غبطتنا بهذه الفرصة للاجتماع بهذا العدد الكبير من أعضاء الحكومات الذين أتوا خصيصا الى نيويورك لحضور هذا الاجتماع لإعمال نظام الأمن الجماعي الوارد في الميثاق . ومع ذلك فإنه نظرا لأن عناصر ذلك النظام تبدو غامضة احيانا في صياغتها فإنه لا يسعنا اليوم الا ان تساورنا بعض التساؤلات التي قد تتلخص فيما يلي : إن الحرب التي تعيث فسادا في كل من العراق وايران دخلت الآن عامها الثامن . وفي هذا العام بدا مجلس الأمن في حالة من الشلل وعدم الحسم والعجز عن ايجاد حل فعال للصراع ، حل يكون مقبولا لجميع الاطراف المعنية . إن ذلك الموقف المتعارض هو نتيجة للسلوك القائم على القوة الذي يكون في كثير من الاحيان غريبا على رغبات واجراءات مجلس الأمن . ومن أجل توفير اقصى ضمان لكي يسود القانون على القوة ، عمل وفدي في إطار مجموعة بلدان عدم الانحياز من أجل ادخال تحسينات على مشروع القرار المطروح على المجلس الآن .

بل انه لمن سوء الطالع أن مجلسنا لم ير أنه من الضروري إجراء مناقشة متعمقة من شأنها أن تسمح لوفود عديدة من أعضاء هذه المنظمة بأن تقيم الحجج التي كانت كثيرا ما تساق والتي مفادها انه قد يكون من غير المفيد من حيث المبدأ ، أو بسبب قناعات معينة ، أن نلجأ الى جزاءات وتدابير قسرية اخرى واردة في الفصل السابع من الميثاق وأن هذه التدابير لن تحقق فائدة على الاطلاق ، وأنها في حالة جنوب افريقيا على سبيل المثال ، لن تؤدي إلا الى تشجيع جنوب افريقيا دون شك على الإمعان في عنادها وفي ممارسة نظامها الخاص بالفصل العنصري واحتلالها غير المشروع لناميبيا .

وإن تطبيق الفصل السابع من الميثاق اليوم ليس الا مفاجأة سعيدة لنا ونحن ممتنون لذلك اليوم . والطفرات التاريخية قد تكون في بعض الاحيان أسهل على الفهم من التحولات الطبيعية . ومنذ حوالي ثلاث سنوات طلب الامين العام ، السيد بيريز دي كوييار في تقريره السنوي عن أعمال المنظمة ، من الدول العظمى أن تلتزم في كل سنة بتسوية صراع واحد على الاقل من الصراعات القائمة من أجل دعم مصداقية الامم المتحدة .

وإن الحالة في جنوب افريقيا وتنفيذ خطة الامم المتحدة الخاصة بناميبيا ، كما وردت في قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) والحالة السائدة في الشرق الاوسط ، والحالة في امريكا الوسطى - وتلك أمثلة قليلة فقط من المشاكل الكثيرة - هي دون شك من الصراعات التي أشار اليها الامين العام في دعوته لدعم جهود مجلس الامن .

ورغم حيرتنا أمام هذه الحالات ، إلا اننا لانزال متفائلين بأن مجلس الامن لن يتخذ نهجا إنتقائيا في تناول المشاكل الهامة التي تواجه العالم . ولهذا الغرض ، فإن جدوى وفاعلية دور مجلس الامن - والمنظمة أساسا - ينبغي أن يدعما . ونأمل ألا تخيب آمالنا وأن يتمكن مجلس الامن في سعيه من أجل إقرار السلم في الخليج من كسب ثقة الأطراف المعنية مباشرة وتعاونها ، لان هذا يبدو في رأينا السبيل الوحيد لتحقيق نتائج طيبة .

وفي هذا السياق ، أعتقد أن دور الأمين العام أساسي ولا ينبغي أن يعترض سبيله أي شئ أو أي فرد من أجل قيامه بوظائفه ، ولاسيما فيما يتعلق بالشروط المسبقة للاتفاق بين الطرفين لإيجاد السبل والوسائل الكفيلة بتطبيق وقف اطلاق النار والعملية بأسرها التي ينبغي أن تؤدي الى التسوية النهائية للمشكلة .

وأخيرا ، إن ايران والعراق بلدان ينتميان الى حركة عدم الانحياز ، ونحن نعلم جميعا مدى إسهام تلك الحركة . إن الصداقة القائمة بين الكونغو وهذين البلدين هي التي دفعت وفدي للاسهام المتواضع في المفاوضات التي مكنت من صياغة مشروع القرار المطروح علينا الآن ، والذي سيسهل اعتماده بزوغ فجر السلم والحوار بين ايران والعراق .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) أشكر ممثل الكونغو على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي .

السيد بابون غارسيا (فنزويلا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : السيد الرئيس ، يسعدني كثيرا أن أرحب بكم كرئيس لمجلس الامن في هذا الاجتماع الهام للغاية ، واتمنى لكم كل نجاح في المهمة الحساسة التي تضطلعون بها الآن . إن الروابط القائمة بين بلدينا وثيقة ، ومستقبل علاقاتنا مشجع للغاية .

واسمحوا لي أيضا أن أهنئ وأشكر ممثل جمهورية الكونغو ووفده على الطريقة الماهرة التي اضطلع بها بوظائفه في رئاسة المجلس خلال شهر حزيران/يونيه .

يجتمع مجلس الامن مرة أخرى للنظر في صيغ لوقف صراع هائل يدور لسبع سنوات بين بلدين عضوين في الامم المتحدة ، ويسبب معاناة تجل عن الوصف لكل من الشعبين .

تدرك فنزويلا الضرورة الملحة والعاجلة للسعي من أجل ايجاد السبل والوسائل لتحقيق حلول عملية وتكلفة هذه الحرب سواء من ناحية الخسائر المادية أو الخسائر في الارواح تتطلب جهودا مستمرة ودؤوبة لتحقيق السلم الضروري لشعبي ايران والعراق ، بل لشعوب المنطقة والعالم بأسره .

ولسوء الطالع فإن نداءات المنظمة ، وبصفة خاصة تلك التي وجهها المجلس ، وهو الجهاز الذي يتحمل المسؤولية الاساسية عن صيانة السلم والامن الدوليين ، لم تحظ بالاحترام حتى الآن . وقد شهدنا بقلق بالغ عجز المجتمع الدولي عن إيجاد أية صيغة يحتمل أن تدفع طرفي الصراع الى طاولة المفاوضات .

وإن آخر القرارات ، الذي اعتمد في ٢٤ شباط/فبراير ١٩٨٦ بمشاركة فنزويلا ، وهو القرار ٥٨٣ (١٩٨٦) الذي طالب بالوقف الفوري لاطلاق النار ، يتضمن عناصر كان وفدي يعتقد أنها كافية لأن تسهم إسهاما كبيرا في تهيئة الظروف لإستعادة السلم . وقد تم تضمين عدد من هذه العناصر في مشروع القرار المطروح علينا .

ويأمل وفد فنزويلا أن يمثل مشروع القرار الذي ننظر فيه اليوم ، والذي يتضمن بعض المبادرات الجديدة أيضا ، خطوة حقيقية الى الامام وفي الاتجاه الصحيح . لقد كان نتيجة لمفاوضات طويلة وشاقة استهدفت تحقيق توافق الآراء . ونتمنى بإخلاص أن يكون مقبولا لدى طرفي الصراع ، وأن يؤدي الى اعادة إقرار السلم بين هذين الطرفين ، اللذين تربطهما بفنزويلا علاقات تعاون وثيقة ونعمل معهما في الدفاع عن مصالحنا المشتركة .

وسوف نصوت لصالح مشروع القرار هذا لأننا نعتقد أنه نص متوازن يأخذ حقوق ومصالح الطرفين في الاعتبار . إلا انه مع ذلك لن يؤدي الى نتيجة ما لم يقبله الطرفان كأساس للاتفاق .

إننا نعرف أن تنفيذ قرار مجلس الامن هذا سيسبب صعوبات وتضحيات للطرفين المعنيين ، غير أننا على اقتناع بأنه يمثل السبيل الوحيد لتحقيق وقف هذا الصراع . وهذه التضحيات ، مهما عظمت ، ستبدو دوما صغيرة إذا قورنت بالخسائر في الارواح وبالدمار اللاحق بالطرفين خلال هذه الحرب التي طال أمدها .

من الضرورة المطلقة أن يستجيب الطرفان في الصراع لهذا النداء الذي يوجهه الجهاز المختص في الامم المتحدة ، ولكن من الضرورة أيضا ألّا تتدخل في هذا الصراع أية دولة أخرى ، تحت أية ذريعة وفي ظل أية ظروف . إن الدول القوية تقع على عاتقها التزامات دولية أدبية بموجب مكانتها ، وإن ميثاق المنظمة يفرض عليها أن تبذل جهدا مشتركا لتحقيق سلم عادل . واحدى البوادر المشجّعة للغاية هي وجود عدد من وزراء الخارجية الموقّرين في هذه الجلسة لمجلس الامن .

نجد من الضروري مرة أخرى تحديد الدور الذي تضطلع به البلدان المصنّعة والمصدِّرة للاسلحة في تصعيد واستمرار هذا الصراع وغيره من الصراعات القائمة . وما دامت هذه التجارة اللاإنسانية بالاسلحة مستمرة فليس هناك ما يمكن القيام به . ولا يجب أن يُسمح لاي بلد بأن يتجاهل نداءات السلم .

ومن الواضح أن أية حالة تعرِّض السلم والامن الدوليين للخطر وتتسبب في خسائر فادحة في الارواح وتبدد موارد هائلة وتعرقل الانشطة الخلّاقة والبنّاءة ، لا يمكن أن تنهض بنوع التضامن اللازم بين البلدان النامية .

ويود وفد بلادي أن يؤكد أيضا على أهمية الاحترام الكامل لمبادئ القانون الدولي الانساني وغيره من القوانين التي تحكم الصراعات المسلحة . هذا هو موقف فنزويلا المبدئي والتقليدي ، ولهذا فإننا ندين استعمال الاسلحة الكيميائية ، لان هذه الممارسات تنتهك أحكام بروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥ ، الذي وقّعت عليه فنزويلا .

إن فنزويلا بلد ملتزم بالسلم وبالتفاهم بين جميع الامم . وإننا لم ولن نتجاهل الصراعات التي تؤدي الى الاخلال بالتوافق الدولي . لقد كرّسنا أنفسنا قدر استطاعتنا للنهوض بالسلم والتفاهم على المستويات الثنائية والاقليمية والدولية .

هذه هي الأسباب الرئيسية التي دعتنا الى المشاركة في مختلف هيئات الأمم المتحدة منذ انشائها ، وهذا هوالسبب الذي يدعونا الآن للمشاركة في هذه الجلسة لمجلس الامن .

واذ نضطلع بمسؤوليتنا في هذا المجلس فإننا نود أن نتوجه بنداء الى طرفي الصراع والى المجتمع الدولي لإبداء المرونة . وحُسن النية الصادقة من أجل وضع حد لهذه الحالة التي تخلُّ بالسلم العالمي والتي قد تسفر ما لم توقف عن مزيد من الآثار التي لا يمكن التنبؤ بها .

وبسبب الاحداث التي جرت في هذه المأساة ، لا بد أن يوجّه المجتمع الدولي نداءً أكثر قوة من ذي قبل الى الطرفين من أجل تحقيق تسوية عادلة ومشرفة ودائمة .

لقد أودعنا ثقتنا في الانشطة الدؤوبة التي ما برح الامين العام يضطلع بها عبر هذه السنوات الطويلة ، ونحن على ثقة من التوصل الى حل مبكر . ويكرر وفد بلادي ثقته في الدور الذي يمكن أن يقوم به الامين العام في هذه العملية ويأمل أن يحظى بتعاون الطرفين وهو يضطلع بمسؤولياته المنصوص عليها في مشروع القرار .

ويجدر التأكيد أن ما يتعرّض للخطر ليس السلم والامن الدولي وحدهما ؛ بل إن سلطة مجلس الامن وهيبة الامم المتحدة ستعانيان من نكسة لا يمكن اصلاحها إذا باءت بالفشل محاولاتنا الرامية الى إنهاء الحرب القائمة بين بلدين عضوين .

إننا نود فقط أن نسهم بطريقة متوازنة في جميع الجهود السلمية الرامية الى إنهاء هذه المواجهة القائمة بين بلدين صديقين لنا . ونأمل أن يتسنى ايجاد حل عن طريق الحوار والمفاوضات ، وأن يُحترم رأي المجتمع الدولي دونما إبطاء ، وذلك حتى يمكن لشعبي البلدين أن يكرّسا جهودهما لمهمة إعادة البناء الوطني ، والخروج من تحت الانقاض الناجمة عن هذه الحرب .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أشكر ممثل فنزويلا على الكلمات الرقيقة التي وجهها اليّ .

سأدلي ببيان بوصفي وزير الشؤون الخارجية لفرنسا .

نجتمع هنا اليوم باسم المجتمع الدولي بأسره في محاولة لإنهاء حرب ما انفكت دائرة قرابة سبعة أعوام . ومجلس الأمن ما فتئ ينظر منذ فترة بعيدة في الصراع الماساوي الذي يُلحق الدمار بايران والعراق . وعلى الرغم من الطبيعة الطاحنة لهذه الحرب وفشل المحاولات الرامية الى احلال السلم ، لم يتبدد أبدا الأمل في تحقيق التسوية . وهذا الأمل ينبثق من دروس الماضي . ويدور في مخيلتي بصورة خاصة تاريخ أوروبا ، حيث قررت الآن بعض شعوبها أن توحد مصائرها بعد أن كان بينها فيما مضى عداوات تقليدية .

لقد أعرب بلدي مرارا عن قلقه إزاء تصعيد الصراع الماساوي وعن حزنه إزاء المحن التي تلحق بأمتين عظيمتين يدعوهما التاريخ والحضارة والتعقل الى العيش في سلم .

وتدرك فرنسا أيضا الخطر الذي يمثله هذا الصراع على أمن الدول المجاورة وأمن الخليج . وهي حريصة على تفادي خطر امتداد الحرب الى منطقة حساسة من العالم معرّضة للتهديد بصفة خاصة . ولهذا السبب حان الوقت لكي نطالب بوقف الأعمال العدائية ونكرر ، بالحاح واقتناع أشد من ذي قبل ، مناشدتنا باحترام القانون الدولي وايجاد تسوية مقبولة لكلا الطرفين . وأريد أن أؤكد على أن المطلب والمناشدة لا يأتيان من فرنسا وحدها ، ولا حتى من الأعضاء الخمسة عشر في المجلس فحسب ، بل إنهما يأتيان من المجتمع الدولي بأكمله .

إننا نرغب مخلصين في تحقيق تسوية دائمة تكون شاملة وعادلة ومشرفة . وينبغي أن تقوم هذه التسوية على أساس احترام سيادة الدولتين ، داخل حدودهما المعترف بها دوليا . كيف يمكن تحقيق هذه التسوية ؟ إن النص المعروض أمام المجلس يفي بالشروط ؛ فهو بالفعل نتيجة عمل جاد ودقيق أضطلع به في أعقاب المبادرة التي قام بها الأمين العام .

إن أحكام مشروع القرار متوازنة لأن النص يأخذ بعين الاعتبار آراء وشواغل الجميع ، وقد شارك جميع أعضاء مجلس الأمن ، بطريقة بنّاءة في صياغة هذا المشروع إدراكا منهم لما نحن بصدده الآن ، واصرارا منهم على الاضطلاع بمسؤولياتهم بالكامل ، وذلك بصرف النظر عن أنظمتهم السياسية أو مصدر قيمهم .

إن مشروع القرار ، بشكله هذا ، واقعي ومتوازن . إنه يطالب في عبارات واضحة بوقف الأعمال العسكرية وبأن تنسحب بلا ابطاء جميع القوات المتقاتلة منذ أمد طويل . كما أنه يمهد الطريق الى حل سياسي لا يكون هناك فيه منتصر أو مهزوم .

إنني آمل أن يحظى هذا القرار بموافقة الجميع . ومن الضروري أن تعمل الدولتان اللتان أنهكتهما حرب لا نهاية لها ، على تكريس طاقاتهما ، بمساعدتنا جميعا ، للمهام التي تتمثل في احلال السلم والمصالحة واعادة البناء .

يجب ألا ننخدع . إن أملنا هو الأمل الجماعي للشعوب في كل مكان . وقرارنا يمثل الثقل الذي ألقاه على مجلسنا ميثاق الأمم المتحدة في فقراته الأساسية المتعلقة بالسلم والأمن . ينبغي على زعيمي البلدين ألاّ يتجاهلا ذلك . فالمجلس يتوجه اليهما بما يحملان من شعور بالمسؤولية وبما يتحليان به من ذكاء . وبهذه الروح ستصوّت فرنسا مؤيدة للنص المقدّم الى مجلسنا اليوم .

والآن أستأنف أعمالي بوصفي رئيسا لمجلس الأمن .

أطرح للتصويت مشروع القرار الوارد في الوثيقة S/18983 .

أجري التصويت برفع الأيدي .

المؤيدون : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الارجنتين ، المانيا (جمهورية - الاتحادية) ، الإمارات العربية المتحدة ، ايطاليا ، بلغاريا ، زامبيا ، الصين ، غانا ، فرنسا ، فنزويلا ، الكونغو ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، الولايات المتحدة الأمريكية ، اليابان .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : نتيجة التصويت كما يلي : كان هناك ١٥ صوتا مؤيدا . وبهذا يكون مشروع القرار قد اعتمد بالاجماع باعتباره القرار ٥٩٨ (١٩٨٧) .

أعطي الكلمة الآن للأمين العام الذي يود أن يدلي ببيان .

الأمين العام (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : إن القرار الذي اعتمد بالاجماع الآن ، يعتبر ذروة الجهود المشتركة من جانب أعضاء مجلس الأمن باعتبارهم ممثلين للمجتمع الدولي ، من أجل إرساء أساس لتسوية شاملة وعادلة ومشرفة بين ايران والعراق . ومع ذلك فإن عملهم لا يزال في بدايته فقط . فمن أجل انهاء الحرب في المنطقة يجب أن تتوافق السياسات الوطنية للدول الاعضاء وأعمالها ، مع الإرادة التي أعلنها المجلس . وفي هذا الصدد تفرض الفقرة ٥ من منطوق القرار ، مسؤوليات محددة على كل دولة من دول المنطقة .

لقد أصبح واضحا تماما أن اتخاذ الخطوة الاولى أمر أساسي من أجل التقدم على طريق التسوية التفاوضية . ونحن جميعا نعوّل بشدة على تعاون الطرفين المتحاربين في وقف اطلاق النار على الفور حتى تسهّلان بذلك تنفيذ الاحكام الاخرى الواردة في القرار .

والواقع إن الهدف هو تنفيذ الجوانب المختلفة في القرار ، باستخدام أكثر النهج سرعة وفاعلية . وأؤكد لاعضاء المجلس أنني سأحيطهم علما وبسرعة بالجهود التي سأبذلها .

وعندما أتناول الجوانب المختلفة للقرار ، الذي عهد اليّ المجلس بمقتضاه بمسؤوليات محددة ، سأعوّل على خبرة المنظمة العريضة . فعندما يتحقق وقف اطلاق النار ، ينبغي أن تكون الاولوية بالنسبة للامم المتحدة ، تأمين الالتزام به . وانني أنوي ، اذا ما دعت الحاجة ، أثناء مشاوراتي مع الطرفين ، وريثما يتم اتخاذ الترتيبات التي نص عليها القرار ، أن اعتمد على موارد عمليات الامم المتحدة القائمة ، مما يؤمّن وزع المراقبين بأسرع ما يمكن . ويذكر المجلس أن ترتيبات مماثلة اتخذت في الماضي عن طريق تبادل الرسائل مع رئيس مجلس الامن عندما عهدت الى

بعض العاملين في هيئة الامم المتحدة لمراقبة الهدنة في الشرق الأوسط بمهمة التحقق من التزام ايران والعراق بالوقف المؤقت للهجوم على الاهداف المدنية .

إن وقف اطلاق النار العام ينبغي أن يتضمن وقف الممارسة المستنكرة ، ممارسة الهجوم المتعمد على السفن التجارية في المنطقة . ومع ذلك ، من الضروري أن نضع ، بالتشاور مع الطرفين ومع دول المنطقة الاخرى ، ترتيبات تكفل الامن والاستقرار على المدى الطويل في المنطقة كما ورد في القرار . وبالاضافة الى ذلك وبالنظر الى أن تعيين الطرف المسؤول عن الصراع يحول دون التقدم نحو التسوية فسأعمل بالتشاور مع كلا الطرفين على أن أستكشف على نحو سريع امكانية تكليف هيئة محايدة بمهمة تقصي الامر . وفيما يتعلق باحدى الجوانب الاخرى ، يمكن لجمعية الصليب الاحمر الدولية أن تعتمد على تأييدي الكامل عندما تضطلع بمهمة اعادة توطين الالاف من أسرى الحرب . وفيما يتعلق بجهود اعادة البناء فسوف أبدأ بعناية بالتحضيرات اللازمة مستخدما في ذلك أفضل الخبرات المتوفرة .

وادراكا مني للالحاح الذي يفرضه هذا القرار ، فإنني أنوي أن أبدا المشاورات مع الطرفين بمجرد انتهاء هذا الاجتماع .

وعلما بانني لن أدّخر أيّ جهد للاضطلاع بالمسؤوليات الجسيمة التي يفرضها عليّ هذا القرار ، فإنني أود أن أؤكد أيضا بقوة أن التعاون الكامل من جانب ايران والعراق أمر ضروري ولا غنى عنه للتقدم نحو السلم . إن هذا سيمكّن من تحقيق تسوية شاملة وعادلة ومشرّفة ، تقبلها ايران والعراق وتكفل الامن والاستقرار في المنطقة . تلك هي الاهداف المشتركة لجميع الذين يرغبون في تحقيق السلام .

إنني لن أتمكن من الوفاء بالمهمة التي عَهد بها اليّ مجلس الامن ، دون أن أحظى بالتأييد الحاسم والمتواصل لاعضائه . إنني أكرر أن عملهم لم ينته بعد . وسأكون قادرا على استكمال عملي بنجاح إذا ما قدّم المجتمع الدولي الذي تمثلونه ، تأييده لجهودي . لقد سنحت الفرصة للتضامن الدولي . فلنعمل سويا ، أعضاء المجلس وايران والعراق ، والامين العام للامم المتحدة . لنعمل في اتحاد . ولن يكون هنا سوى منتصرين .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين طلبوا الادلاء ببيانات بعد التصويت .

السيد بيلونوغوف (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) (ترجمة شفوية عن الروسية) : اسمحوا لي أولا أن أرحب بوزير خارجية فرنسا . إن الاتحاد السوفياتي يعتبر أن العلاقات مع ذلك البلد تعتبر من الناحية التقليدية عنصرا هاما في السياسة الدولية . أود أيضا أن أعرب عن ارتياحي لان مجلس الامن اتخذ بالاجماع ، تحت رئاستكم قرارا بشأن إحدى المشكلات الحادة التي تواجه الحالة الدولية .

أود أيضا أن أعرب عن شكري للسفير بلانك الممثل الدائم لفرنسا الذي أعدّ تحت توجيهه القرار الذي اتخذ توا .

أود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن شكرى للسفير ادوكي ، الممثل الدائم للكونغو ، احدى الدول الافريقية التي تربطنا بها علاقات ودية ، الذي أدار بنجاح أعمال المجلس في شهر حزيران/يونيه .

ويود الوفد السوفياتي أن يعرب عن امتنانه الخاص للامين العام للمنظمة الذي بذل جهدا كبيرا للتمكين من عقد جلسة المجلس لهذا اليوم وطرح عددا من الافكار القيمة المتجسدة في القرار الذي اعتمده المجلس .

إن عقد جلسة المجلس هذه لهي دلالة على القلق العميق الذي يشعر به المجتمع الدولي ازاء استمرار الصراع المسلح بين ايران والعراق . والاتحاد السوفياتي يتشاطر هذا القلق ويتوق إلى ازالة مصدر التوتر القريب من حدودنا . ان موقف الحكومة السوفياتية فيما يتعلق بالصراع بين العراق وإيران والحالة في الخليج قد تم الاعراب عنه بالتفصيل في البيان الصادر عن الحكومة السوفياتية بتاريخ ٣ تموز/يوليه من هذا العام (الوثيقة S/18970) ، وكذلك بتاريخ ٩ كانون الثاني/يناير من هذا العام (الوثيقة S/18575) .

إن الاتحاد السوفياتي ما انفك يحبذ وقف الاعمال القتالية بين العراق وايران فورا وتسوية نزاعاتهما لا على ساحة المعركة ولكن على طاولة المفاوضات . هذا هو موقفنا الاساسي وهو الموقف الذي ما برحنا نتمسك به منذ البداية بغض النظر عن كيفية بدء الصراع وتطوره ، بما في ذلك الجانب العسكري .

وفي رأينا إن فترة الحرب بأكملها تبين أن الاعتماد على الاستمرار في استخدام الوسائل العسكرية لن يؤدي إلى حل المشكلة بل في الواقع سوف يبعدنا أكثر عن التوصل إلى تسوية . وإننا لعلى قناعة بأنه على الرغم من صعوبة وخطورة المشاكل التي تراكمت فانه ما من عقبة الا ويمكن التغلب عليها لإنهاء الحرب وإحلال السلم . وفي الحقيقة إن هذا يتجلى في تاريخ العلاقات بين إيران والعراق .

وفي رأينا إن أهم متطلب هو أن يتحلى الجانبان بالارادة السياسية والحس السليم والرغبة في التوصل إلى اتفاقات مقبولة بصورة متبادلة تأخذ في الحسبان

المصالح المشروعة لايران والعراق على حد سواء . ان الحس السليم يعني انه لا ينبغي لهما التركيز على الماضي بل على المستقبل ، مما يعني أولا وأخيرا أن عليهما أن يركزا على الهدف المتمثل في إنهاء الحرب . وهذا وحده من شأنه أن يوفر لكلتا الدولتين فرص التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والفكرية . ومن الواضح وضوحا تاما أنه ليس في مصلحة الشعبين الايراني والعراقي أن تهدر الثروة الوطنية للبلدين في التدمير المتبادل . وكلما أسرع ممثلو الدولتين المتحاربتين في الجلوس على طاولة المفاوضات سيكون ذلك أفضل لصالح إيران والعراق ، بل إن الحالة الدولية برمتها سوف تتحسن .

إن الاتحاد السوفياتي يحبذ اللجوء إلى اتخاذ أنجع التدابير المتاحة والاستفادة استفادة كاملة من الامكانيات التي يوفرها ميثاق الامم المتحدة ، والقوة الكامنة لمنظمتنا وبصورة رئيسية مجلس الامن .

إن اجتماع اليوم الذي يعقده مجلس الامن يكتسي أهمية خاصة نظرا لان المبادرة بصياغة مشروع قرار قد أخذ زمامها الاعضاء الخمسة الدائمون في مجلس الامن بحكم المسؤولية الخاصة الملقاة على عاتقهم عن صيانة السلم والامن الدوليين بموجب ميثاق الامم المتحدة . وإن التشاور بين الاعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الامن بغية استكشاف الطرق والوسائل المفضية لتسوية هذا الصراع يمثل ، في رأينا ، تجسيدا عمليا لاحد مقاصد الامم المتحدة ، ألا وهو التركيز على تنسيق جهود الدول بغية تحقيق الاهداف المشتركة للمنظمة ، وعلى رأسها ، وفقا للميثاق صيانة السلم .

إن التشاور من أجل السلم قد أقام سابقة ممتازة لتهيئة الظروف المواتية في مجلس الامن بغية ايجاد الحلول لحالات الصراع في أجزاء أخرى من العالم أيضا ، وبوجه الخصوص للحالة في منطقة الشرق الاوسط وفي الجنوب الافريقي .

إن الوفد السوفياتي ، في جهوده بوصفه أحد الاعضاء الخمسة الدائمين وفي المجلس بشكل عام ، ما برح يدعو إلى استغلال القوة الكامنة التي يوفرها ميثاق الامم المتحدة والامكانيات المتاحة أمام مجلس الامن بوصفه الهيئة التي أناطت بها الدول

الأعضاء في الأمم المتحدة المسؤولية الرئيسية عن صيانة السلم والأمن الدوليين وايجاد الطرق الكفيلة لإنهاء الحرب بسرعة .

إننا نعتقد أن القرار الذي اعتمدناه للتو يمثل استجابة لتلك المهمة ويوفر الأساس اللازم والعادل لتسوية الصراع . ولا يمكن لمجلس الأمن إلا أن يساوره بالغ القلق اذ أن احتدام الصراع بين إيران والعراق الذي ما برح على أشده منذ أكثر من ست سنوات وحتى الآن قد تسبب ، وما برح يتسبب في كل يوم يمر ، بمعاناة بشرية كبيرة ذهب ضحيتها بالفعل مئات الآلاف من الارواح البشرية وهناك أعداد أكبر من الناس قد تعرضوا للتشويه ، ناهيك عن الخسائر المادية الكبيرة التي تكبدها البلدان . أما الجانب الخطير لهذه الحالة فيتمثل في امكانية حدوث المزيد من تصعيد الصراع واتساع نطاقه . وإننا نتوق إلى تحاشي تطور هذا الصراع الاقليمي إلى أزمة دولية .

لكل هذه الاسباب كان من الضروري تماما أن يعتمد أعضاء مجلس الامن ، بمن فيهم الوفد السوفياتي ، ذلك القرار الذي يدعو المتحاربين الى وقف إطلاق النار على الفور ووقف جميع الاعمال العسكرية في البر والبحر والجو ، وسحب جميع القوات بلا إبطاء الى الحدود المعترف بها دوليا . وهذا هو تدبير أولي ضروري نحو تسوية الصراع عن طريق التفاوض .

إن مشروع القرار هذا يضع المعايير العامة لهذه التسوية - وعلى وجه التحديد ضرورة أن تكون التسوية شاملة وعادلة ومشرفة ومقبولة للطرفين وتتسق والمبادئ الواردة في ميثاق الامم المتحدة .

أود بوجه خاص أن أسلط الضوء على عنصر هام جدا في القرار الذي اتخذه المجلس . فعند صياغة مشروع ذلك القرار انطلقنا دائما من الفكرة القائلة بأن امتداد هذه الحرب التي تدور رحاها بين ايران والعراق منذ سنوات عديدة قد يزيد التوتر بشكل خطير في منطقة الخليج الفارسي ، حيث اقتربت الاحداث في الفترة الاخيرة من مستوى الخطر . فالمياه الدولية التي تستخدم تقليديا للملاحة السلمية قد أصبحت مملوءة بعدد متزايد بشكل كبير من السفن الحربية ، بما في ذلك السفن الحربية التي تنتمي الى دول تقع على بعد آلاف الكيلومترات من المنطقة . إن هذا التركيز في القوات العسكرية التابعة للغير في منطقة الخليج مازال مستمرا . ولا يمكننا إلا أن نستنتج أن هذا النشاط ينبع من رغبة أحد الاطراف في استغلال الحالة الحالية التي تبعث على الانزعاج في منطقة الخليج لتحقيق مآرب قديمة هي الحصول على معاقل عسكرية جديدة لقوات الطيران والبحرية التابعة له .

ومن الواضح انه إذا لم توقف هذه العمليات في الوقت المناسب فإنها ، على النقيض من رغبات ومقاصد الدول المعنية ، قد تؤدي الى تهديد خطير للسلم والامن الدوليين . ونحن نرى انه من الاهمية الإشارة الى العواقب الخطيرة للنشاط والوجود العسكريين الاجنبيين في منطقة الصراع ، فمن الواضح انه لا ينبغي أن تكون هناك انشطة تشكل تهديدا للملاحة الدولية . ونحن على اقتناع بانه لا يمكن ضمان أمن البعض على

حساب أمن الآخرين . وليس هناك بديل للتدابير السياسية في المنطقة فالتدابير العسكرية ومحاولات الارهاب أيا كان نوعها والركون الى القبضة العسكرية والى القوة تستتبع خطر انتشار الصراع .

إننا نؤيد اتخاذ تدابير حاسمة لتحسين الحالة في منطقة الخليج . وفي رأي الاتحاد السوفياتي ، ان مجلس الامن قد اتخذ إجراء بعيد النظر باعتماده نهجا شاملا متعدد الجوانب إزاء تسوية الصراع بين ايران والعراق . ومن الاهمية ليس فحسب ضمان تنفيذ القرار من جانب طرفي الصراع بل أيضا ضمان أن تقوم الدول الاخرى بالمساعدة في تنفيذه . وفي ظل الظروف السائدة حاليا فإننا نعلق أهمية خاصة على ذلك الجزء من القرار الذي يتضمن دعوة جميع الدول الاخرى أن تمارس أقصى قدر من ضبط النفس وأن تمتنع عن الإتيان بأي عمل قد يؤدي الى زيادة تصعيد النزاع وتوسيع رقعته .

في ٣ تموز/يوليه من هذا العام تقدم الاتحاد السوفياتي باقتراحات محددة ترمي الى تحسين الحالة في منطقة الخليج الفارسي وهذه الاقتراحات تتوخى ، في جملة أمور ، إنسحاب جميع السفن الحربية التي لا تنتمي الى المنطقة من الخليج في أسرع وقت ممكن ، ووجوب أن تمتنع ايران والعراق بدورهما عن القيام بأي أعمال يكون من شأنها تهديد الملاحة الدولية . ومن شأن هذه التدابير ، التي يتعين تنفيذها في سياق التسوية الشاملة للصراع بين ايران والعراق ، أن تساعد على تهدئة الحالة وإزالة خطر توسيع المصدر المتفجر للتوتر العسكري . ولقد كنا نأمل أن تبدي الدول المعنية الاستعداد لإعلاء المصالح البشرية جمعاء على مصالحها الوطنية ، وأن تعي مصلحة جميع البلدان والشعوب في التحلي ببعد النظر والتطلع الى المستقبل . ولا يمكننا إلا ان نعرب عن أسفنا لأن تلك المقترحات لم تلق التأييد حتى الآن .

إن القرار يقر بأن اتخاذ التدابير لتعزيز السلم والامن في المنطقة هو من صلاحيات دول المنطقة . فالمبادئ الواردة في الفقرتين ٥ و ٨ تجعل من الواضح ان المشكلة التي تحيق حاليا بمنطقة الخليج يمكن حلها عن طريق دول الخليج نفسها عن

طريق التوصل الى طرق لتعزيز الامن والاستقرار في المنطقة دون أي تدخل خارجي . وفي هذا الصدد من الاهمية بمكان أن يرجو مجلس الامن الامين العام أن يدرس ، بالتشاور مع دول المنطقة ، التدابير اللازمة لتعزيز الامن والاستقرار في ذلك الجزء من العالم . ونرجو للامين العام كل نجاح في هذه المهمة المسؤولة .

ويجب التركيز على أنه من المظاهر الهامة للقرار أن مجلس الامن يضع مسؤوليات جسيمة أخرى على الامين العام . ونظرا للطبيعة الشاملة للقرار فإن هذه المسؤوليات تتسم بالتنوع على نحو كبير بيد أن تنفيذها يهدف الى تحقيق هدف واحد الا وهو الوساطة لضمان تحقيق تحول صوب الحل السلمي والتسوية السلمية للصراع عن طريق التفاوض . إن تشعب المهام التي يتعين على الامين العام القيام بها سيتطلب نهجا يتسم بالحذر والحرص لضمان حل كل مشكلة من المشاكل بطريقة متوازنه ومقبولة تماما لكلا الطرفين . وبالطبع فإن الامين العام سيحتاج لبعض الوقت .

وفي هذا السياق ، نود أن نؤكد بصفة خاصة على اهمية التعاون البناء والجاد بين ايران والعراق والامين العام في مهمة صنع السلام التي أناطها المجلس بالامين العام . وإننا نرحب بالبيان الذي ادلى به توا الامين العام ، والذي أكد فيه لمجلس الامن أنه يعتزم أن يتخذ اجراءات فورية للاضطلاع بالمسؤوليات المناطة به .

ويرى الاتحاد السوفياتي ان القرار ، الذي كان ثمرة جهود مشتركة لاعضاء مجلس الامن ، يمثل قاعدة ممتازة ومتوازنة لوضع الصراع بين ايران والعراق على طريق التسوية السلمية وإنهاء سنوات عديدة من حرب لا أساس لها . وكما أكدت الحكومة السوفياتية في بيانها :

"انطلاقا من احترامنا وصداقتنا مع كل من الشعبين الايراني والعراقي ، يأمل الاتحاد السوفياتي بإخلاص أنهما سوف يتغلبان على الحالة المأساوية الراهنة بأسرع وقت ممكن ويقيمان بينهما علاقات من السلم وحسن الجوار" .

ونحن من جانبنا قد عملنا جاهدين وسوف نواصل عملنا من أجل تحقيق هذا الهدف ، سواء في علاقاتنا الثنائية مع ايران والعراق أو كجزء من جهودنا المتعددة الاطراف . وموقفنا هذا جزء لا يتجزأ من السياسة المبدئية التي ينتهجها الاتحاد السوفياتي من أجل إزالة التوتر وتهدئة الصراعات عن طريق المفاوضات مراعيا المصالح المشروعة لجميع الاطراف بمنأى عن أي تدخل خارجي ، بغية وضع أسس الامن في آسيا كعنصر أساسي في نظام الامن الدولي الشامل .

إن تنفيذ قرار مجلس الامن بجميع جوانبه ينبغي أن يكون دليلا ملموسا على قدرة المجتمع الدولي على اتخاذ تدابير عملية صوب نبذ المجابهة واستخدام القوة وعلى التحرك صوب علاقات دولية في ظل تفكير سياسي جديد يتفق مع حقائق نهاية القرن العشرين .

والاتحاد السوفياتي مستعد للتعاون مع كل من يشاركوننا بحق هذه الاهداف .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أشكر ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ .

السيد موراتا (اليابان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : السيد الرئيس ، بالنيابة عن وزير الخارجية ، السيد تاداشي كوراناري ، الذي كان يرغب بكل إخلاص أن يحضر جلسة اليوم ولكنه اضطر للبقاء في الوطن لاسباب خارجة عن ارادته ، أود أولا أن اغتنم هذه الفرصة لاهنئكم على توليكم رئاسة مجلس الامن اليوم . وأود أيضا أن أعرب عن تقدير وفدي للسيد مارتين ادوكي ، الذي أدار بمهارة أعمال المجلس في الشهر الماضي .

منذ نشوب الصراع بين ايران والعراق والامم المتحدة وبلدان عدم الانحياز ومنظمة المؤتمر الاسلامي ، بالاضافة الى العديد من البلدان ، بما فيها بلدي ، قد بذلت جهودا كبيرة ، جماعات أو فرادى ، من أجل ايجاد التسوية . وعلى الرغم من هذه الجهود ، استمر الصراع لحوالي سبع سنوات ، مسببا خسائر جسيمة في الارواح ودمارا ماديا لكل من الجانبين . وعلاوة على ذلك فقد أدى الصراع الى زيادة حدة التوتر في جميع انحاء منطقة الخليج وأثّر بشكل خطير على البلدان الواقعة خارج المنطقة إذ أنه ادى الى عرقلة حرية الملاحة وأمنها في الخليج .

يطالب المجتمع الدولي ، على نحو أقوى من ذى قبل ، بالتسوية الفورية والسلمية للصراع عن طريق المفاوضات . وان القرار الذي اعتمد توا أعد مع ادراك كامل لذلك المطلب . وكانت اليابان تجري مشاورات وثيقة مع البلدان المعنية من أجل ضمان أن يكون القرار مقبولا لكل من ايران والعراق . وإننا نعتقد اعتقادا راسخا بأن هذا القرار يوفر إطارا لتسوية شاملة وعادلة ومشرفة ودائمة لهذا الصراع .

ومما يبعث على ارتياحنا ان نلاحظ ان القرار قد اعتمد بالاجماع . ونعتقد أن التعاون الوثيق الذي تجلى فيما بين الاعضاء الدائمين وجميع أعضاء مجلس الامن في اعداد وصياغة القرار سوف يكون سابقة قيمة في الجهود التي تبذل في المستقبل للتسوية السلمية للمنازعات وتعزيز مهام صيانة السلم التي تضطلع بها الامم المتحدة .

ولدى حكومتي وطيد الأمل في أن جميع الدول الأعضاء ، وخاصة ايران والعراق ، سوف تحترم احتراما دقيقا هذا القرار وتنفذه ، مما يضع نهاية لهذا الصراع المأساوي الذي طال أمده .

إن الأمين العام الذي بقي على اتصال وثيق مع كل من ايران والعراق ، ينبغي أن يواصل بذل كل الجهود الجادة التي يبذلها من اجل تسوية هذا الصراع . أما وقد اعتمد المجلس هذا القرار الآن فقد اصبح من واجبنا جميعا - كل الدول الأعضاء بما فيها ايران والعراق - أن نقدم دعما اكبر وتعاونا أعظم لهذه المساعي . واليابان ، من جانبها ، مصممة على مضاعفة جهودها في سبيل تحقيق هذا الهدف .

تحتفظ اليابان بعلاقات وثيقة مع ايران والعراق ، وقد اغتنمت كل فرصة متاحة ، وبذلت جهودها الدبلوماسية من أجل تحقيق تسوية عاجلة وسلمية للصراع منذ أيامه الأولى . وسوف نواصل بذل كل جهد ممكن من أجل تحقيق اهداف هذا القرار وبلوغ سلم دائم . وان اليابان ، على وجه الخصوص ، جنبا الى جنب مع بلدان اخرى ، لن تدخر جهدا للدعم والتعاون من أجل اعادة تعمير كل من ايران والعراق وإقامة أمن واستقرار دائمين بالإضافة الى تحقيق التنمية الاقتصادية في المنطقة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أشكر نائب وزير خارجية اليابان على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي .

السيد غرفالوف (بلغاريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اسمحوا لي سيدي وزير خارجية فرنسا أن أهنئكم على ادارة أعمال مجلس الأمن هذا اليوم وكذلك على تولي فرنسا لرئاسة المجلس لشهر تموز/يوليه . وإنني واثق من أنه بفضل توجيهاتكم الحكيمة والقديرة سوف يضطلع المجلس بمسؤولياته بطريقة ممتازة .

أود أيضا أن اغتنم هذه الفرصة لأعرب عن امتناني للممثل الدائم للكونغو ، السفير ادوكي ، رئيس مجلس الامن لشهر حزيران/يونيه ، الذي أدار بفضل خصاله الفنية القديرة وخبرته السياسية ، أعمال المجلس بطريقة مثالية .

لقد صوت وفد جمهورية بلغاريا الشعبية لصالح القرار الذي اعتمده المجلس توا ، انطلاقا من ايمان راسخ بأنه خطوة في الاتجاه الصحيح ، أي أنه خطوة صوب إنهاء الحرب .

وعلى مدى السنوات السبع الماضية ، تابعت جمهورية بلغاريا الشعبية باهتمام حقيقي ، شأنها في ذلك شأن الاغلبية الساحقة من أعضاء المجتمع الدولي ، الصراع المسلح الدائر بين ايران والعراق ، وهما البلدان اللذان تربطهما بجمهورية بلغاريا الشعبية على الدوام علاقات صداقة ومنفعة متبادلة وتعاون مخلص ، بلدان نكِن لشعبيهما مشاعر الصداقة والاحترام . لقد اسفرت هذه الحرب عن خسائر جسيمة في الأرواح وعن دمار مادي في ايران والعراق ولن يستفيد أي منهما من هذه الحرب .

ومنذ اندلاع الشرارة الأولى للصراع كان موقف بلغاريا واضحا ومتسقا . ان القضايا المعلقة والنزاعات القائمة بين الدول يمكن بل ينبغي تسويتها بالوسائل السلمية السياسية وحدها ، دون اللجوء الى استخدام القوة أو التهديد باستخدامها ، وفقا لشروط مقبولة للطرفين ، مع إيلاء المراعاة الواجبة للمصالح المشروعة للدول والشعوب المتورطة في الصراع ووفقا للمبادئ المكرسة في ميثاق الامم المتحدة . وأود أن أكرر اليوم أن بلادي ، بلغاريا ، ما برحت تدعو دوما الى إيجاد تسوية شاملة وعادلة ومشرفة للصراع الدائر بين البلدين المجاورين ، ولم تدخر جهدا ، بوصفها عضوا غير دائم في مجلس الامن ، في سبيل تحقيق ذلك .

وفي العصر النووي ، وعصر الفضاء اليوم يصبح واضحا بشكل متزايد أن القضاء على بؤر الصراع والتوتر شرط لا غنى عنه من أجل صيانة وتعزيز السلم والامن الدوليين . وهذا ينطبق بالمثل على الصراع الدائر بين ايران والعراق . ان الاحداث الاخيرة الجارية في الخليج الفارسي ، وبوجود بعض المصالح تُظهر مرة أخرى أن هذا الصراع قد يفرض خطرا جسيما على السلم والامن الدوليين . وفي هذا الصدد من المناسب أن يدعو القرار جميع الدول الاخرى الى أن تمارس أقصى درجة من ضبط النفس وأن تمتنع عن القيام بأي عمل من شأنه أن يؤدي الى زيادة تصعيد الصراع وتوسيع رقعته .

ترحب جمهورية بلغاريا الشعبية بالتطور الهام المتمثل في إجماع الاعضاء الدائمين في مجلس الامن - وفي نهاية المطاف كل أعضاء المجلس - في تأييد القرار الحالي بهدف وضع حد نهائي مرة والى الابد للحرب المأساوية والمكلفة الدائرة بين ايران والعراق .

والآن وقد اتخذ القرار يتعين علينا ألا نخفق في الالتزام بأن أحكامه تعد خطوة أولى لا غنى عنها ، خطوة طال انتظارها أكثر مما يجب ، صوب تحقيق تسوية تفاوضية للمسائل قيد النزاع . وأود أن أعرب هنا عن الموقف المبدئي لبلغاريا والذي يقضي بأنه ، في حال توفر النية الحسنة والاحترام المتبادل للمصالح المشروعة لكل طرف ولميثاق الأمم المتحدة ، لن يكون هناك مشاكل يتعسر حلها عن طريق لجوء البلدين الى طاولة المفاوضات . وتدعو بلغاريا البلدين المتجاورين أن يسلكا بالتحديد هذا النهج في تنفيذ القرار .

باسم حكومة بلادي أود أن أنقل للأمين العام للأمم المتحدة ، سعادة السيد خافيير بريز دي كوييار ، عميق امتناننا على ما قام به من جهود الوساطة التي لا تكل فيما بين أطراف الصراع . ولقد كنا نؤيده دوما وسنواصل هذا التأييد . ونحن على ثقة من أن الأمين العام للأمم المتحدة تمشيا مع القرار الذي اتخذه مجلس الأمن لتسوه ، سيواصل بذل كل ما وفي وسعه من أجل المساهمة في ازالة التوترات في ذلك الجزء من العالم والسعي وراء إيجاد حل نهائي لهذا الصراع .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أشكر ممثل بلغاريا على الكلمات الرقيقة التي وجهها اليّ .

بذلك يكون المجلس قد أنهى اجراءات التصويت . أعطي الكلمة الآن للمتكلمين الآخرين الراغبين في الادلاء ببيانات .

طلب ممثل العراق الادلاء ببيان ، وأعطيه الكلمة الآن .

السيد كتاني (العراق) : السيد الرئيس ، قبل أن ألقي كلمة وفد بلادي أود أن أعبر لكم ، ومن خلالكم لأعضاء المجلس كافة ، عن شكرنا العميق وتقديرنا لموافقتكم الكريمة على طلبنا الاشتراك في مداولات المجلس لهذا اليوم .

لي الشرف بحضور اجتماعات هذا المجلس الموقر والتحدث أمامه في هذه الجلسة التاريخية .

ان العراق الذي لم يرغب في الحرب التي فرضت عليه منذ الرابع من أيلول/سبتمبر ١٩٨٠ قد دعا دائما الى إحلال السلام العادل والشامل والدائم بينه وبين ايران ، ودعا الى حل النزاع مع ايران بالطرق السلمية وعلى أساس ميثاق الامم المتحدة وقواعد القانون الدولي .

كما أقر العراق منذ البداية بولاية الامم المتحدة ومجلس الامن على النزاع بينه وبين ايران وقبل قرارات مجلس الامن السابقة حول النزاع وأظهر استعداده الكامل لتطبيقها بحسن نية . وأذكّر بوجه خاص بالقرار ٥٨٢ (١٩٨٦) الذي أصدره المجلس الموقر في شباط/فبراير ١٩٨٦ والذي أكده بالقرار ٥٨٨ (١٩٨٦) .

انني باسم الحكومة العراقية أود أن أعبر عن التقدير العالي للاهتمام الذي أبداه المجلس بهذا النزاع الخطير طيلة السنوات السبع الماضية والجهود التي بذلها اعضاؤه الدائمون وأعضاؤه غير الدائميين والامين العام من أجل ايجاد حل عادل وشامل ودائم للنزاع وأود أن اشير بوجه الخصوص الى الجهود التي بُذلت خلال الاشهر الاخيرة ، استنادا الى مبادرة من الامين العام ، والتي تركزت على ضرورة الانتقال الى مستوى جديد من الاهتمام يعبر عن مستوى الخطورة الذي بلغه هذا النزاع وما شكله ويشكله من تهديد خطير للامن والاستقرار في منطقتنا وفي العالم كله ، وعن الحجم الهائل للخسائر البشرية والمادية التي نتجت عنه .

لقد أصبح العالم مقتنعا اقتناعا عميقا بأن من الضروري أن ينتقل المجلس الى مستوى القرار الملزم الذي يستخدم وسائل ميثاق الامم المتحدة لوضع حد لهذا النزاع ووضع أسس تسوية شاملة وعادلة له ، وفق مبادئ الميثاق وقواعد القانون الدولي .

وقد رحبنا كما رحبت أوساط واسعة من المجتمع الدولي ، في جامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الاسلامي وحركة عدم الانحياز والمجموعة الاوروبية والتجمعات الدولية الاخرى ، بالمداولات التي جرت في المجلس خلال الاشهر الاخيرة وحثت على ضرورة الخروج بنتائج عملية وجدية .

ان الدعوة الى السلام دعوة عالمية شاملة يتردد صداها في كل يوم ، لا في بلدان المنطقة فحسب بل في كل القارات ، ولا تتوقف عند حدود الهيئات السياسية فحسب وانما انتقلت منذ زمن طويل الى الهيئات الشعبية والمجالس البرلمانية والجمعيات على اختلاف انواعها واتجاهاتها السياسية .

اليوم اتخذ المجلس قرارا يستند الى ميثاق الامم المتحدة وفيه عناصر تتسم بالشمولية ، وفيه قوة إلزام بموجب الميثاق .

انني كممثل للحكومة العراقية قد تبلغتُ بهذا القرار ، وسانقله على الفور الى السلطات العليا في بلادي .

وفي هذه المناسبة استطيع أن أؤكد أن العراق ، الذي تعامل بايجابية مع قرارات المجلس السابقة وثمّن اهتمام المجلس بضرورة التسوية الشاملة ، سيدرس هذا القرار بكل عناية واهتمام . وان الموقف الرسمي للحكومة العراقية سيتحدد في الوقت المناسب بعد دراسته من قبل الهيئات السياسية والدستورية المختصة في البلاد .

وفي الختام أود أن أؤكد مجددا تقديرنا لجهودكم . كما أؤكد تطلعنا وتطلع شعوب المنطقة ، بل كل شعوب العالم ، الى أن يتحمل المجلس مسؤولياته كاملة بموجب الميثاق من أجل إحلال السلام العادل والشامل والدائم .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : لم يعد هناك متكلمون آخرون على قائمة المتكلمين .

وبذلك يختتم المجلس المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج على جدول الأعمال .

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٠٠